

"المستقبل" تنشر النص الحرفي لتقرير ميليس الأول

المستقبل - السبت ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٥ - العدد ٢٠٧٧ - تقرير الحقيقة - صفحة ١١

المقدمة

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة

المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)

بيروت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

ملخص تنفيذي

١ - قرر مجلس الأمن الدولي بقراره الرقم ١٥٩٥ في ٧ نيسان ٢٠٠٥ إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مقرها لبنان، لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقها بشأن كل جوانب الهجوم الإرهابي الذي حدث في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بيروت وقتل فيه رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وغيره، وتتضمن مهامها المساعدة في معرفة المنفذين والمشرفين والمنظمين والشركاء في الهجوم.

٢ - لقد أبلغ الأمين العام المجلس ان اللجنة بدأت عملها الكامل في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ومُدّد انتداب اللجنة الأساسي الذي أصدره المجلس حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣ - حظيت اللجنة في أثناء تحقيقها بدعم كثيف من حكومة لبنان واستفادت من إسهام خبراء من عدد من الهيئات الوطنية والدولية.

٤ - ركزت خطوط تحقيق اللجنة الأساسية على موقع الجريمة، وجوانب الجريمة التقنية، وتحليل الاتصالات الهاتفية المراقبة. وشهادة أكثر من ٥٠٠ شاهد ومصدر، وكذلك من السياق المؤسسي الذي حدثت فيه الجريمة.

٥ - نقل ملف القضية كاملاً في هذا التحقيق إلى السلطات اللبنانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٦ - يضع هذا التقرير الخطوط الكبرى لمجرى التحقيق الذي أجرته اللجنة، وملاحظاتها فيه، واستنتاجاتها، لينظر فيها مجلس الأمن. وهو يعين أيضاً المسائل التي قد يكون ضرورياً متابعة التحقيق فيها.

٧ - ترى اللجنة ان الاغتيال في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ارتكبته مجموعة ذات تنظيم واسع وإمكانات وقدرات كبيرة. وقد أعدّ للجريمة أشهراً عديدة. ولهذا الغرض رصد توقيت تحرك السيد رفيق الحريري ومواقعه، وسُجّل مسار موكبه بالتفصيل.

٨ - بناء على ما توصلت إليه اللجنة والتحقيق اللبناني حتى الآن، وعلى أساس الأدلة المادية والوثائق المجموعة، والفرائن التي أمكن الحصول عليها حتى الآن، ثمة أدلة تتفق على أن ثمة تورط لبناني وسوري في هذا العمل الإرهابي. ومعروف جيداً ان للاستخبار العسكري السوري وجود منتشر في لبنان، على الأقل حتى انسحاب القوات السورية، بموجب القرار ١٥٥٩. وكان كبار مسؤولي الأمن اللبنانيين السابقين قد عينهم جهاز الاستخبار السوري هذا. ولما كانت أجهزة الاستخبار السورية واللبنانية العاملة معاً متغلغلة في المؤسسات والمجتمع في لبنان، فإنه يصعب تخيل أن يكون هذا الاغتيال المعقد قد ارتكب من دون معرفتها.

٩ - وتستنتج اللجنة ان التحقيق المستمر ينبغي أن تتولاه السلطات اللبنانية القضائية والأمنية الملائمة، التي أثبتت أثناء التحقيق أنها تستطيع، بالمساعدة والمساندة الدوليين، أن تسير قدماً، وأحياناً أن تقود التحقيق بطريقة فعالة ومهنية. وفي الوقت نفسه على السلطات اللبنانية أن تنظر في كل فروع القضية، ومن ذلك الحركة المصرفية. ولا بد من وضع انفجار ١٤ شباط/فبراير بوضوح في سياق تسلسل الانفجارات التي سبقته وأعقبته، ما دام يمكن أن تكون ثمة صلة بين بعضها، إن لم يكن بينها جميعاً.

١٠ - ولذا ترى اللجنة أن بذل المجتمع الدولي جهداً لإنشاء قاعدة دعم وتعاون مع السلطات اللبنانية في حقل الأمن والقضاء أمر ضروري. وسيؤدي هذا إلى تعزيز ثقة الشعب اللبناني في نظام أمنهم، وفي ثقتهم بقدراتهم.

الفهرس

١ - مقدمة

٢ - الخلفية

٣ - الجريمة

٤ - التحقيق اللبناني

٥ - تحقيق اللجنة

٦ - الاستنتاج

تسلسل الأحداث من منتصف ٢٠٠٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

- * ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، التقى رفيق الحريري في دمشق الرئيس السوري بشار الأسد لمناقشة تمديد ولاية الرئيس لحود.
- * ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ١٥٥٩ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط، ودعا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.
- * ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أيدت كتلة رفيق الحريري قانون تمديد ولاية الرئيس لحود.
- * ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أقر مجلس النواب اللبناني قانون تمديد ولاية الرئيس لحود وحوله إلى الحكومة اللبنانية لتنفيذه.
- * ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، استقال من الحكومة وزير الاقتصاد مروان حمادة ووزير الثقافة غازي العريضي ووزير شؤون المهجرين عبدالله فرحات ووزير البيئة فارس بوز، اعتراضاً على التعديل الدستوري.
- * ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أبلغ رئيس الوزراء رفيق الحريري الصحافيين انه سيستقيل.
- * ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، محاولة اغتيال مروان حمادة في بيروت، لبنان.
- * ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، رفيق الحريري يستقيل من رئاسة الحكومة.
- * ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الرئيس السوري بشار الأسد يلقي خطبة يدين فيها منتقديه في لبنان والأمم المتحدة.
- * ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مجلس الأمن الدولي يعرب عن قلقه حيال عدم تنفيذ القرار ١٥٥٩.
- * ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الرئيس لحود يقبل استقالة الحريري ويكلف عمر كرامي تأليف الحكومة الجديدة.

٢٠٠٥

- ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ مقتل رفيق الحريري و٢٢ آخرين في انفجار ضخم عند ساحل البحر في وسط بيروت.
- ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٥، وصول لجنة تقصي الحقائق الدولية إلى لبنان.
- ٨ آذار / مارس ٢٠٠٥، حزب الله ينظم تظاهرة تضم مليون شخص "مؤيدة لسوريا".
- ١٤ آذار / مارس ٢٠٠٥، تطالب تظاهرة مضادة يقودها المسيحيون والسنة بانسحاب القوات السورية وابعثال رؤساء أجهزة الأمن والاستخبار.
- ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٥، انفجار قنبلة في الجديدة، وهي حي شمال بيروت، وجرح ١١ شخصاً.
- ٢٣ آذار / مارس ٢٠٠٥، مقتل ثلاثة وجرح ثلاثة آخرين في انفجار في مركز تجاري في الكسليك، شمال بيروت.
- ٢٥ آذار / مارس ٢٠٠٥، تصدر لجنة تقصي الحقائق الدولية تقريراً في نيويورك.
- ٢٦ آذار / مارس ٢٠٠٥، قنبلة في حقيبة تنفجر في منطقة صناعية شمال شرق بيروت، وتجرح ستة.
- ١ نيسان / ابريل ٢٠٠٥، جرح ٩ أشخاص في مرأب تحت الأرض في مبنى تجاري وسكني خال في برمانا.
- ٧ نيسان / ابريل ٢٠٠٥، مجلس الأمن الدولي ينشئ لجنة تحقيق دولية مستقلة في قضية اغتيال رفيق الحريري و٢٢ آخرين في ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥.
- ١٩ نيسان / ابريل ٢٠٠٥، رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي يعلن عقد انتخابات نيابية في ٣٠ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- ٢٢ نيسان / ابريل ٢٠٠٥، يقرر اللواء جميل السيد مدير قوى الأمن الداخلي، واللواء علي الحاج، المدير العام في الأمن العام(*) وضع نفسيهما في تصرف رئيس الوزراء نجيب ميقاتي.
- ٢٦ نيسان / ابريل ٢٠٠٥، آخر القوات السورية تغادر لبنان وتنتهي وجوداً عسكرياً استمر ٢٩ عاماً.

٢٦ نيسان / ابريل ٢٠٠٥، لجنة التحقيق الدولية تبدأ عملها لتأكيد انسحاب القوات السورية وجهاز الاستخبار السوري تماماً من لبنان، والتزام سوريا الكامل للقرار ١٥٥٩.

٦ أيار / مايو ٢٠٠٥، انفجار قنبلة في جونبة، شمال بيروت وجرح ٢٩ شخصاً.

٧ أيار / مايو ٢٠٠٥، عقد مجلس النواب لاعتماد تعديل قانون سنة ٢٠٠٠ الانتخابي.

٣٠ أيار / مايو ٢٠٠٥، عقد الجولة الأولى من الانتخابات، وحصول لائحة الشهيد رفيق الحريري وتحالف حركة المستقبل التي يرأسها سعد الحريري، والحزب التقدمي الاشتراكي وتجمع قرنة شهوان على كثرة المقاعد في مجلس النواب.

٢ حزيران / يونيو ٢٠٠٥، مقتل الصحافي سمير قصير بانفجار سيارته في شرق بيروت.

٢١ حزيران / يونيو ٢٠٠٥، مقتل زعيم الحزب الشيوعي السابق جورج حاوي بانفجار سيارته قرب منزله في وطى المصيطبة.

٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥، فؤاد السنيورة، وزير المال السابق في حكومات رفيق الحريري يؤلف الحكومة الجديدة من ٢٣ وزيراً.

١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٥، جرح وزير الدفاع الياس المر، ومقتل اثنين آخرين في هجوم بسيارة ملغومة في بيروت.

٢٢ تموز / يوليو ٢٠٠٥، جرح ٣ أشخاص على الأقل قرب شارع مونو بانفجار قنبلة في حي الأشرفية.

٢٢ آب / أغسطس ٢٠٠٥، جرح ثلاثة أشخاص بانفجار في مرأب قرب فندق "برومناد" في منطقة الزلقة، شمال بيروت.

١٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، مقتل شخص وجرح عشرة آخرين بانفجار قنبلة قرب مصرف في الأشرفية.

١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، مقتل شخص وجرح اثنين آخرين بانفجار صغير في مكتب الاعلام الكويتي في بيروت.

٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، انفجار سيارة مفخخة يجرح مذيعة التلفزة الشهيرة مي شدياق، شمال بيروت.

مقدمة

١- التقرير الحالي يفصل التقدم الذي تحقق في تطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٩٥. في هذا القرار، الذي اعتمد في ٧ نيسان ٢٠٠٥، دان مجلس الأمن الهجوم الإرهابي في بيروت، لبنان، في الرابع عشر من شباط ٢٠٠٥، الذي أدى الى مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و٢٢ شخصاً آخر، مجدداً تأكيد دعوته لاحترام استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيها ووحدتها احتراماً تاماً، وملاحظاً الاستنتاجات التي وصلت اليها لجنة تقصي الحقائق الدولية المستقلة لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقاتها في كل أوجه هذا العمل الإرهابي، لكي تساعد في أمور منها تحديد المنفذين والراعيين والمنظمين والمتدخلين.

٢- قبل اعتماد القرار ١٥٩٥، تفحص مجلس الأمن تقرير لجنة تقصي الحقائق الى لبنان حول الموضوع نفسه، الذي أرسل في ٢٤ آذار ٢٠٠٥. التقرير عكس نتيجة ثلاثة أسابيع من التحقيق، بما في ذلك مجموعة من التوصيات. وكان رأي لجنة تقصي الحقائق أنه وطالما أن مصداقية السلطات اللبنانية التي أجرت التحقيقات كانت موضع تساؤل، فيجب إجراء تحقيق دولي مستقل لبلوغ الحقيقة، كان ثمة حاجة لإنشاء فريق له سلطات تنفيذية، يغطي كل حقول الخبرات الضرورية لتحقيق من هذا النوع، وعلى الرغم من الوقت المحدود وقلة العدد الذي عملت في ظلها لجنة تقصي الحقائق فإن استنتاجاتها وتوصياتها كانت ذات قيمة معتبرة للجنة.

٣- في رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار ٢٠٠٥ (س/٢٠٠٥/٢٠٨). عبرت الحكومة اللبنانية عن موافقتها على قرار مجلس الأمن بإنشاء لجنة دولية للتحقيق وكذلك استعدادها للتعاون مع اللجنة ضمن إطار سيادة لبنان ونظامه القضائي.

٤- بعد اعتماد القرار ١٥٥٩، حصلت مشاورات مكثفة في ما يتعلق بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وأعضائها ودعمها اللوجستي. وفي ٢٦ أيار ٢٠٠٥، وصل فريق متقدم صغير من اللجنة يرأسه ديتليف ميليس الى بيروت. ولعلمه بالطابع العاجل للمهمة فإن الفريق ومن مقر موقت، سعى لاجاد منصة دعم لعمله المستقبلي.

٥- في ١٣ حزيران ٢٠٠٥، بعد مناقشات مكثفة مع السلطات القضائية اللبنانية، وقعت مذكرة تفاهم بين حكومة لبنان واللجنة. وفصلت المذكرة نظام التعاون بين الفريقين. وكانت هناك أهمية خاصة بالنسبة للجنة للاتفاق حول "ان حكومة لبنان

سوف تضمن أن اللجنة ستكون حرة من أي تدخل في ممارسة تحقيقها، وأن تزود بكل المساعدة الضرورية لإنجاز مهمتها". وللجنة أن تضع إجراءاتها بنفسها، وتجمع الأدلة، الوثائقية والمادية، وأن تلقى وتستجوب أي مدني و/أو مسؤول ترى استجوابه ضرورياً وأن يتاح لها وصول غير مقيد الى كل المباني في كل الأراضي اللبنانية، آخذة في الاعتبار القانون والإجراءات القضائية اللبنانية. وكان على السلطات اللبنانية من جانبها أن تساعد اللجنة في عملها عن طريق تقديم كل الوثائق والأدلة المادية التي تملكها وعن طريق تحديد موقع الشهود كما تطلب اللجنة.

٦ – في ١٦ حزيران ٢٠٠٥. أعلن الأمين العام بدء عمل لجنة التحقيق. وفي ١٧ حزيران ٢٠٠٥، عقد رئيس اللجنة مؤتمراً صحافياً ليلتمس علناً مساعدة السلطات اللبنانية ويدعو الشعب اللبناني لتقديم المساعدة للجنة عن طريق تسليم أي معلومات قد تكون ذات أهمية للتحقيق. وتمت إقامة خطين ساخنين لهذا الغرض، شغلتها السلطات اللبنانية.

٧ – بعد وقت قصير من توقيع مذكرة التفاهم، أرسلت السلطات اللبنانية الى اللجنة ٨٠٠٠ صفحة من ملف القضية احتوت على كل المعلومات والأدلة التي جمعت منذ ١٤ شباط ٢٠٠٥. ثم قامت اللجنة بإجراء تحقيق جنائي وقضائي شامل بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية اللبنانية المعنية (مدعي عام التمييز في الجمهورية اللبنانية) والشرطة (قوى الأمن الداخلي)، لتجنب ازدواجية وتداخل وتعارض الإجراءات.

٨ – أقامت اللجنة روابط وثيقة مع السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية. عقدت مناقشات منتظمة، وخصوصاً مع السلطات القضائية، لتبادل المعلومات والملفات المحدثة، وتبادل النتائج والتخطيط لمراحل جديدة من التحقيق. معظم الشهود الذين استجوبوا من قبل اللجنة، استدعوا من قبل السلطات القضائية والأمنية اللبنانية. وكانت عملية ٣٠ آب إشارة بارزة على ذلك، قامت خلالها القوات الأمنية اللبنانية ومحققو لجنة التحقيق بتنسيق مدهامات وعمليات تفتيش لمنازل مسؤولين أمنيين بارزين سابقين، قبل نقلهم بمرافقة وثيقة الى قاعدة عمليات اللجنة الرئيسية للاستجواب.

٩ – وكانت مساعدة السلطات اللبنانية مفيدة جداً في إقامة قاعدة العمليات الرئيسية وكذلك قاعدة عمليات أممية لعمل اللجنة. وعملت فرق الأمن اللبنانية (الشرطة والجيش) يداً بيد مع الفريق الأمني التابع للجنة التحقيق لضمان سلامة وأمن أفراد اللجنة ومبانيها.

١٠ – على الرغم من أن القرار ١٥٩٥ أعطى اللجنة سلطات تنفيذية، فإن اللجنة كانت الى حد كبير تتلقى دعم السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية خلال عمليات المدهامة والتفتيش. أكثر من ذلك، وعلى الرغم من أن اللجنة كانت مؤهلة لتقديم الاقتراحات الى السلطات الأمنية اللبنانية في ما يتعلق بتوقيف الأشخاص الذين يشتبه بتورطهم في الاغتيال، إلا أنها أبقّت القرار المستقل للسلطات اللبنانية للتقدم في مثل هذه الأعمال.

١١ – من مسارين للتحقيق، واحد لبناني وآخر للأمم المتحدة، برز تحقيق موحد ومكمل نفذ بشكل مشترك من جانب اللجنة والسلطات اللبنانية. أظهرت السلطات اللبنانية بثبات قدرة على أخذ مسؤوليات متزايدة في متابعة القضية. وهذا ظهر بحقيقة أنها أخذت المبادرة لتوقيف مشتبه بهم وتنظيم مدهامات وعمليات تفتيش.

١٢ – بالنظر الى انعدام الثقة العميق الذي ساد في أوساط الشعب اللبناني نحو أجهزته الأمنية والقضائية، أصبحت لجنة التحقيق الدولية مصدر توقعات وآمال كبيرة من أجل التغيير، وكذلك "صلة وصل" بين الشعب اللبناني وسلطاته. المؤتمران الصحافيان وخصوصاً الأول، بالإضافة الى استجواب أول مشتبه به، وتوقيف المسؤولين الأمنيين البارزين السابقين وفقاً لاقتراح من اللجنة، كانت لها آثار مساعدة. كل ذلك كان دليلاً أن لا أحد فوق القانون في نظر اللجنة. أدى ذلك الى تعزيز الثقة اللبنانية. تقدم مزيد من الشهود بينما كان عمل اللجنة يسير الى الأمام. لكن عدداً من الناس أصروا على عدم كشف هوياتهم للسلطات اللبنانية.

١٣ – هناك نقاط أخرى تستحق التركيز عليها. أولاً، إن هناك شهوداً كانوا خائفين من أنهم سيتعرضون للأذى إذا تم إعلان أنهم تعاونوا مع اللجنة. لهذا السبب، أعطت اللجنة اهتماماً كبيراً لضمان أن مقابلات الشهود تعقد بطريقة سرية. ولأن اللجنة تعطي مصداقية لمخاوف هؤلاء الأفراد على سلامتهم، فإن هذا التقرير لن يكشف هوية أولئك الذين جرت معهم مقابلات. ثانياً،

كما يصح في أي تحقيق، فإن بعض الشهود كثيراً ما يوفرون معلومات تتجاوز مدى التحقيق الذي يجري. قامت اللجنة وستواصل القيام بتزويد السلطات اللبنانية بكل المعلومات التي تتعلق بأي قضية جنائية خارج مدى تحقيق اللجنة. أخيراً، قابلت اللجنة أشخاصاً كان عرضهم توجيه اللجنة الى غير الاتجاه الذي يأخذها اليه الدليل، ولكن في الاتجاه الذي يريد هؤلاء الأشخاص للجنة أن تذهب اليه. تعاملت اللجنة مع هؤلاء الأفراد وتلك الأوضاع بأنها ظلت على مهمتها الواحدة، وهي متابعة الدليل حيثما يقود وعدم متابعة غرض أي شخص أو هيئة.

١٤ – عكس الرأي العام اللبناني نظرة واسعة بأنه، عندما تسلم اللجنة تقريرها وتنتهي عملها، فإن لبنان "سينترك لوحده". وهناك خوف سائد من أنه بعد أن تنتهي اللجنة عملها، وعاجلاً وليس آجلاً، فإن أجهزة الاستخبارات والأمن السورية ستعود، وتنظم "حملة انتقام" في مجتمع ما زال "مخترقاً" من عناصر مؤيدة لسوريا. وحصلت تفجيرات و اغتيالات ومحاولات اغتيال مؤخراً من دون عقاب. وساهمت شائعات متعددة وتحليلات وتوقعات إعلامية في إبقاء هذه الحالة وردعت شهوداً محتملين عن الاتصال باللجنة.

١٥ – على الرغم من المخاوف والامتناع عن التقدم للدلاء بمعلومات في الوقت الذي بدا اتمام عمل اللجنة وشيكاً (في ٢٥ كانون الاول)، فإنه من العادل القول إن الشعب اللبناني بصفة عامة كان تواقاً للتقدم لمساعدة اللجنة على تنفيذ عملها.

١٦ – اللجنة لم يكن بإمكانها العمل في فراغ إعلامي، تحديداً في لبنان. كانت سياسة اللجنة الثابتة هي عدم الإنجرار الى حوار مباشر في وسائل الإعلام اللبنانية، وتجنب أي تصعيد والبقاء فوق أي بيانات تتخذ طابع التحدي أو الاستفزاز. المؤتمران الصحافيان كلاهما كان هدفهما الرد على تكهات كهذه وتوضيح وضع التحقيق. وفي النهاية كان تأثير هذه الأمور قصير الأجل.

١٧ – لتعزيز الشفافية وتوسيع التعاون، فإن العمل مع السلطات القضائية شمل إبقاء السلطات السياسية العليا مطلعة على تطورات التحقيق، إلى الحد الذي لا يطرح تساؤلات حول استقلالية اللجنة ولا يكون له تأثير مباشر على مسار التحقيق.

١٨ – خلال مسار التحقيق، كان على اللجنة مواجهة تحديات لوجستية رئيسية. في هذا المجال، كان الدعم والمساعدة المكتفان من جانب المنظمات الشقيقة في نظام الأمم المتحدة والانتربول لا يقدران بثمن في عمل اللجنة اليومي.

١٩ – المجتمع الدولي، من جانبه، كان دائماً يقدم الخبرات بلا تأخير عندما يطلب منه. هذه المساعدة سهلت بشكل كبير عمل اللجنة وأعطت قيمة مضافة لعملها. لكن على الرغم من أن القرار ١٥٩٥ دعا كل الدول لتزويد اللجنة بأي معلومات ذات صلة تتعلق بقضية الحريري، كان من المؤسف أن أي دولة عضو لم تنقل معلومات مفيدة كثيراً الى اللجنة. ولم يؤدّ عدد من الاتصالات إلا الى تبادل آراء و/أو بيانات حقائق فقط. إن قراءة اللجنة للقرار هي أن المعلومات الدقيقة التي تحدث عنها مجلس الأمن كان يجب أن تتضمن بين أشياء أخرى معلومات استخبارات كان يمكن أن ترسل من دون طلب مسبق من اللجنة.

٢٠ – على الرغم من القدرات البشرية والتقنية والمالية التي جرى تحريكها لغرض التحقيق، وعلى الرغم من التقدم المعتبر الذي جرى تحقيقه والنتائج التي تم التوصل اليها في الوقت المخصص، فإن التحقيق في عمل إرهابي كهذا له أبعاد دولية متعددة الأوجه وتشعبات يحتاج عادة الى أشهر (إذا لم يكن سنوات) لإنهائه بحيث يمكن إقامة أرضية صلبة لأي محاكمة محتملة لأي أشخاص متهمين. إن من الأهمية القصوى الاستمرار في متابعة آثار المحاكمة داخل لبنان وخارجه. عمل اللجنة هو فقط جزء من عملية أوسع. حتى أثناء كتابة هذا التقرير جرت عملية توقيف مهمة قبل أيام قليلة، ومقابلات الشهود مستمرة وتجري مواصلة فحص الأدلة المعقدة.

٢١ – اللجنة أقامت حقائق وحددت مشتبهاً بهم على أساس الدليل المجموع والمتوافر لها. اللجنة تفحصت واختبرت هذا الدليل حسب علمها. وقيل اكتمال التحقيق، وتحليل كل المفاتيح والأدلة بالكامل، وإنشاء ادعاء مستقل وغير متحيز، فإن المرء لا يمكنه معرفة القصة الكاملة لما حصل، وكيف حصل ومن المسؤول عن اغتيال رفيق الحريري وقتل ٢٢ شخصاً بريئاً آخر. لذلك فإن افتراض البراءة يبقى قائماً.

٢٢ – في انتاج هذا التقرير، سعت اللجنة لضمان أن لا شيء تفعله أو تقوله يؤدي التحقيق الجنائي أو أي محاكمات يمكن أن

تتلوه. اللجنة لا تستطيع في هذا الظرف الكشف عن كل العناصر المفصلة والحقائق التي بحوزتها، إلا ما تبادلتها مع السلطات اللبنانية. اللجنة حاولت وضع الحقائق وتقديم التحليلات لهذه الحقائق بطريقة تشرح بشكل دقيق ما حصل وكيف حصل ومن المسؤول.

خلفية

٢٣ – إن سوريا كان لها دائماً نفوذ قوي في لبنان، وخلال العهد العثماني، كانت المناطق التي صارت لبنان جزءاً من الأراضي الإدارية التي تحكم من دمشق، وعندما تمّ إنشاء الدول بعد الحرب العالمية الأولى، أقيم لبنان على ما يعتبره الكثير من القوميين العرب أنه جزء من سوريا، ومنذ أن أصبحت الدولة مستقلة لم تقم بين الدولتين علاقات دبلوماسية رسمية.

٢٤ – دعيت القوات السورية الى لبنان من قبل الرئيس اللبناني سليمان فرنجية في العام ١٩٧٦، في المراحل الأولى للحرب الأهلية. وفي اتفاق الطائف الذي تمّ التوصل اليه بين الأطراف اللبنانية التي أنهت الحرب في العام ١٩٨٩، شكر لبنان سوريا على مساعدته بنشر قواتها في لبنان، ودعت بنود الاتفاق سوريا ولبنان الى تحديد إعادة انتشار تلك القوات، وتوصل البلدان الى الانتشار اللاحق في العام ١٩٩١. وفي ما يتعلق بالتعاون أعاداً التذكير بهذه البنود، وانسحبت القوات السورية عام ٢٠٠٥ وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩.

العلاقات بين الحريري وسوريا

٢٥ – إن تحقيقات اللجنة أكدت ما يقوله الكثير في لبنان إن كبار ضباط الاستخبارات السورية كان لهم تأثير كبير واستراتيجي على حكم لبنان، والصراع الكبير الظاهر بين الحريري والمسؤولين السوريين الكبار، بمن فيهم الرئيس بشار الأسد، كان جزءاً محورياً في المعلومات التي قدمت الى اللجنة من خلال الوثائق والشهادات.

وفي لقاء في دمشق بين الحريري والرئيس الأسد في ٢٦ من آب/ اغسطس ٢٠٠٤ ظهر الخلاف، وفي هذا اللقاء الذي دام بين عشرة وخمس عشرة دقيقة، أعلم الرئيس الأسد الحريري الذي كان لا يزال رئيساً للوزراء، بضرورة أن يمدد لبنان ولاية الرئيس لحود، وهو أمر كان الحريري يعارضه.

٢٦ – الشهود اللبنانيون والسوريون، ووفقاً لمدونات اللقاء بين الحريري ونائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، قدموا الى اللجنة نسخة مغايرة لما قيل في هذا اللقاء، والكثير من الشهود اللبنانيين بمن فيهم الوزيران مروان حمادة وغازي العريضي والزعيم الدرزي رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ونجل الحريري سعد قالوا إن الرئيس الحريري قال لهم إن الرئيس الأسد أعلمه بقراره بتمديد ولاية الرئيس لحود وهدد بتكسير لبنان على رأس الحريري وجنبلاط إذا لم يوافقا على دعم وتمديد ولاية الرئيس لحود. إن المسؤولين السوريين وصفوا هذا اللقاء بشكل مغاير. فوزير الخارجية السوري فاروق الشرع واللواء رستم غزالي المسؤول عن الاستخبارات السورية في لبنان، وصفا اللقاء بشكل ايجابي. اللواء غزالي قال للجنة إن الحريري قال له إن الرئيس الأسد أخبره بأنه صديقه، ووصف اللقاء بأنه ودّي واتسم بالاحترام، وأن الرئيس الأسد استشار الحريري في موضوع التمديد.

٢٧ – الآتي مقتطفات من مقابلات أجريت من قبل اللجنة في ما يتعلق باجتماع ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، وأجزاء من رسالة السيد الشرع إلى اللجنة، وجزء من نسخة عن حوار مسجل بين السيد الحريري والمعلم.

رسالة وزير خارجية الجمهورية العربية السورية إلى اللجنة في ١٧ آب/ اغسطس ٢٠٠٥:

"حصل لقاء بين الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري في دمشق في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ في إطار التشاور السياسي المتواصل بين القادة السوريين واللبنانيين.. وجرى مراجعة عامة للتطورات المحلية والإقليمية بما في ذلك احتمال تمديد ولاية اميل لحود، رئيس لبنان، في ضوء الظروف الإقليمية المضطربة واستناداً إلى المصلحة المشتركة في الحفاظ على الاستقرار في لبنان. وقد طلب السيد الحريري في حال وجود إجماع على التمديد للحود في مجلس الوزراء أن تقوم سوريا بمساعٍ لدفع الرئيس لحود إلى تعاون أفضل خلال الفترة الآتية، وقد طلب الرئيس من السيد الحريري أن يتشاور مع جماعته ومع من يراهم مناسبين واتخاذ الموقف المناسب.

إفادة رستم غزالة المكتوبة غير المؤرخة التي قدمت الى لجنة التحقيق في ١٧ (آب) أغسطس ٢٠٠٥. "كان لي في ذلك التاريخ لقاءان (٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤) مع رئيس الوزراء الحريري، الأول كان في صباح ٢٦ آب (أغسطس) ٢٠٠٤ وهو في طريقه الى دمشق لمقابلة الرئيس الأسد، والثاني بعد عودته من دمشق الى بيروت بعد لقائه الرئيس الأسد. واللقاء الأخير تم أيضاً في مكنتي في عنجر". (...)

وقد ناقشنا لقاءه مع الرئيس الأسد، وبدا (الحريري) مرتاحاً وقال إن اللقاء كان ودياً وقصيراً، وإن الرئيس الأسد قال له: أبو بهاء نحن في سوريا تعاملنا دائماً معك صديقاً وبصفتك رئيساً للوزراء، واليوم أنا اتحدث معك كصديق وكرئيس وزراء للبنان، ووفقاً للظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة ولبنان في وسطها، فإن رأينا أنه من أجل مصلحة لبنان استمرار النظام الحالي من خلال تمديد ولاية الرئيس لحدود، وكصديق نود منكم أن توضحوا موقفكم في ما يتعلق بهذه القضية. نحن لسنا مستعجلين لمعرفة الجواب، ويمكن أن تفكروا بالأمر على راحتكم".

شهادة مروان حمادة المكتوبة في ٢٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥:

"في ٢٤ أو ٢٥ من آب/ أغسطس تمت دعوة السيد الحريري والسيد جنبلاط والسيد نبيه بري الى دمشق من أجل إعلامهم بقرار تمديد ولاية الرئيس لحدود، السيد جنبلاط أعلم غزالي بأنه يجب أن يناقش الأمر مع الرئيس الأسد، ولكن غزالي أصرّ على أن الجواب يجب أن يكون "نعم" قبل تحديد أي موعد، ونصح جنبلاط أن يتعامل بايجابية مع الموضوع لأن هذا الموضوع قضية استراتيجية بالنسبة للرئيس الأسد، لكن جواب جنبلاط كان سلبياً، وبعد ساعة اتصل جنبلاط وقال إن المخابرات السورية ألغت لقاءه مع الرئيس الأسد.

وفي المساء ذهبت أنا وجنبلاط لزيارة الحريري، الذي قال لنا إن غزالي أصرّ على أنه طالما أن الجواب لن يكون ايجابياً فإنه لن يؤكد لقاءه هو أيضاً مع الأسد، وطلب منه أن يذهب الى دمشق وأن يبقى في بيته (...). حتى إشعار آخر، وفي اليوم التالي دُعي الى لقاء قصير. (...) وفي اليوم الذي التقى فيه الحريري بالرئيس الأسد كنت مجتمعاً في منزل جنبلاط مع باسم السبع وغازي العريضي، ورأينا موكب الحريري وقد عاد الساعة الخامسة، أي أن اللقاء في دمشق كان قصيراً للغاية، لقد رأينا يومئذ الحريري متعباً ويتصبب عرقاً، وقال لنا، نحن الأربعة، بأن التمديد للحدود سيتم وإلا "سأدفع ثمناً غالياً" (...). وقال إن الأسد قال له: "سأكسر لبنان على رأسك وعلى رأس جنبلاط".

شهادة غازي العريضي في الأول من تموز (يوليو) ٢٠٠٥:

"السيد الحريري قال لنا، إن الرئيس الأسد قال له، إذا أخرجني جاك شيراك من لبنان، فإنني سأأخذ خيارات أخرى وسأعلمكم بها، إما أنكم معنا أو ضدنا، وخياري هو اميل لحدود للرئاسة، وسأحرص على أن يكون هو الرئيس، وسأنتظر جوابك (...). وقل لوليد جنبلاط بأنه إذا كان عنده دروز في لبنان فإن لدي أيضاً دروز في سوريا وأنا مستعد لعمل أي شيء".

شهادة وليد جنبلاط في ٢٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥:

"وفقاً للرئيس الحريري فإن الرئيس الأسد قال له: لحدود هو أنا، وأنا أريد أن أجدد له، وإذا أراد شيراك أن يخرجني من لبنان، فإنني سأكسر لبنان، وخلال زيارته الى منزلي كان الحريري متوتراً للغاية وخائب الظن وكان في وضع سيئ للغاية".

شهادة جبران تويني في ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥:

"لاحقاً في العام ٢٠٠٤ عندما طرحت قضية التمديد للحدود، الرئيس الحريري قال لي أيضاً إن الرئيس الأسد هدده مباشرة وقال له: إن التصويت ضد التمديد يعتبر بأنه موجه مباشرة ضد سوريا، ووفقاً للحريري فإن الرئيس الأسد قال إنه في هذه الحالة فإن السوريين سيفجرونه وأياً من أعضاء أسرته، وسيلاحقونهم أينما كانوا في العالم".

شهادة باسم السبع في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥:

"عندما عاد السيد الحريري من لقائه مع الأسد قابلته في منزل وليد جنبلاط" (...). وقال لنا بأن الرئيس الأسد قال له بصراحة: أنا شخصياً مهتم بهذه القضية، التمديد لاميل لحدود، والقضية ليست قضية لحدود بقدر ما هي قضية بشار الأسد. وسألناه ما إذا استطاع أن يناقش القضية مع الرئيس الأسد فقال بأن الرئيس الأسد قال له بأن القضية ليست موضع نقاش وإنما "يجب أن تتم

وإلا فإنني سأكسر لبنان" (...). كان متوتراً للغاية، وقال لي: من أجل لبنان ومصالحته فإن عليه أن يفكر بما سيفعله، وبأننا نتعامل مع مجموعة من المجانين الذين قد يقدمون على أي شيء".

شهادة سعد الحريري في ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٥:

"ناقشت مع والدي الراحل رفيق الحريري تمديد ولاية اميل لحود، وقال لي بأن الرئيس بشار الأسد هدده وقال له، "هذا ما أريده، إذا كنت تظن أن الرئيس شيراك أو أنت تستطيعون أن تحكموا لبنان فأنتم مخطئون، فذلك لن يحدث. لحود هو أنا وما أقوله له ينفذه، وهذا التمديد سيتم وإلا فإنني سأحطم لبنان على رأسك وعلى رأس وليد جنبلاط، وإما أن تفعل ما نقوله لك وإلا فسننال منك ومن أسرتك أينما كنتم".

حوار مسجل لرفيق الحريري مع وليد المعلم

في الأول من شباط (فبراير) ٢٠٠٥:

"في ما يتعلق بقضية التمديد فإن الرئيس الأسد طلبني وقابلني لمدة ١٠ الى ١٥ دقيقة، وأرسل في طلبي وقال لي: أنت دائماً تقول إنك مع سوريا، الآن حان الوقت لتثبت بأنك كنت تقصد ما تقوله، أو لا. ولم يطلب مني رأيي، وقال: لقد قررت. ولم يتعامل معي كرئيس وزراء أو كرفيق الحريري أو أي شيء من هذا، وقال: أنا قررت. أصبت بالارتباك والحيرة الشديدين، كان ذلك أسوأ يوم في حياتي، ولم يقل لي إنه يرغب بتمديد ولاية لحود، وكل ما قاله "أنا قررت أنا افعل ذلك، ولا تجبني.. فكر وعد إلي". (...). لم يتم التعامل معي كصديق أو كشخص يعرفونه وقيل لي: أنت معنا أو ضدنا؟ هذا كل ما في الأمر، وعندما انتهى لقائي معه، أقسم لك، أن حارسي الشخصي نظر إليّ وسألني لماذا أنا شاحب الوجه".

٢٨ — وفي اللقاء مع السيد المعلم اشتكى من أنه يعتقد أن الرئيس الأسد، ضلّ عمداً من جانب أجهزة الاستخبارات والوزير الشرع عن السيد الحريري، وفي نص المقابلة الجملة التالية من السيد الحريري في هذا اللقاء: "لا أستطيع ان أعيش في نظام أمني متخصص في التدخل بعمل الحريري وبنشر شائعات مضلّة عن رفيق الحريري ثم يكتب تقارير لبشار الأسد، لكن لبنان لن يُحكم من سوريا. وهذا لن يحدث أبداً".

٢٩ — وخلال هذا اللقاء قال المعلم للحريري بأننا نحن وأجهزة (الأمن) وضعناك في الزاوية، وتابع: "رجاء لا تأخذ الأمر بخفة".

٣٠ — هذا اللقاء المسجل يناقض شهادة السيد المعلم في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، الذي وصف هذا اللقاء بأنه ودي وبناء، ورفض إعطاء الأجوبة المباشرة للأسئلة التي طرحت عليه.

التعاون السوري مع اللجنة

٣١ — المعلومات المذكورة آنفاً والأدلة التي تمّ جمعها من قبل اللجنة، والتي سيأتي ذكرها في ما بعد في القسم الذي عنوانه: التخطيط للاغتيال، تشير الى احتمال أن المسؤولين السوريين كان لهم علاقة باغتيال السيد الحريري، وعندما حاولت اللجنة الحصول على تعاون الحكومة السورية في متابعة هذه الأدلة، فإن اللجنة ووجهت بتعاون في الشكل لا المضمون.

٣٢ — إن الاتصال الأساسي بين اللجنة والسلطات السورية حدث في ١١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥، عندما أرسل رئيسها رسالة الى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، طالباً اللقاء مع ممثلين عن الحكومة السورية، الشرع أجاب في ١١ تموز (يوليو) ٢٠٠٥، مؤكداً دعم الحكومة السورية للتحقيق بعبارات عامة، وفي ١٩ تموز/ يوليو طلبت اللجنة مقابلة عدد من الشهود، بمن فيهم رئيس الجمهورية العربية السورية، وفي ٢٦ آب/ أغسطس وطلب من الحكومة السورية حدث لقاء بين رئيس اللجنة وممثل عن وزارة الخارجية السورية في جنيف في سويسرا، وفي ذلك اللقاء أعطيت لرئيس اللجنة شهادات مكتوبة من أربعة شهود، وأشاروا الى أن الرئيس الأسد لن يكون مستعداً لأي لقاء، وأكد رئيس اللجنة على مقابلة هؤلاء الشهود وقيل له إن هذا الطلب لا يزال تحت الدراسة والنقاش، ولكن الرئيس الأسد لن يكون متاحاً للشهادة.

٣٣ — في ٣٠ آب (أغسطس) طلبت اللجنة مرة أخرى من وزير الخارجية السورية مقابلة عدد من الشهود الإضافيين الآخرين والمشتبه فيهم في سوريا، والرسالة طلبت دعم الحكومة السورية من أجل تفتيش منازل المشتبه فيهم، وفي ٧ أيلول/ سبتمبر

أعلم الوزير الشرع اللجنة خطياً، بأنه رغم أن أدلة اللجنة كانت مبنية على شهادات كاذبة، فإن حكومته وافقت على طلب اللجنة مقابلة الأشخاص الواردة أسماؤهم في رسائل ١٩ تموز (يوليو) و ٣٠ آب (أغسطس) باستثناء الرئيس الأسد.

٣٤ – في ١٢ أيلول (سبتمبر) تمت مناقشة تفاصيل هذه اللقاءات المزمعة بين اللجنة وبين ممثلين عن وزارة الخارجية السورية واللجنة عبرت عن أملها أن تتم اللقاءات في دولة أخرى، لا في لبنان ولا في سوريا، وتم رفض ذلك، وأصرت سوريا على أن تتم اللقاءات في سوريا وبمشاركة مسؤولين سوريين، والمقابلات حدثت بين ٢٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر، وكل لقاء وشهادة تمت بحضور مستشار قانوني من وزارة الخارجية السورية أو ممثل آخر من وزارة الخارجية ومترجم ومدوني محاضر، واحياناً مع أشخاص آخرين لم يكن معروفاً إلى أي هيئة ينتمون.

وفي نهاية اللقاءات كان واضحاً أن المستجوبين قد أعطوا إجابات متشابهة، والكثير من هذه الإجابات كانت تتناقض مع الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق من مصادر متنوعة أخرى، واللجنة لم تتح لها الفرصة لمتابعة هذه اللقاءات في ما يتعلق بضلوع سوري ما في الجريمة.

٣٥ – توصلت اللجنة الى خلاصة بأن عدم تعاون الحكومة السورية معها قد أعاق التحقيق، وجعل من الصعب متابعة الخيوط وفقاً للأدلة التي تمّ جمعها من مصادر شتى.

وإذا كان للتحقيق أن يستمر، فإن من المهم أن تتعاون الحكومة السورية بالكامل مع سلطات التحقيق بما في ذلك السماح بإجراء المقابلات خارج سوريا، وبالنسبة الى الشهود ألا يرافقهم مسؤولون سوريون.

٣ – الجريمة

٣٦ – في ١٤ شباط (فبراير)، حوالي الثانية عشرة وخمسين دقيقة. غادر رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ساحة النجمة في بيروت عائداً الى قصر قريطم في موكب من ٦ سيارات ومعه مرافقوه والنائب باسل فليحان.

٣٧ – عندما وصل الموكب الى فندق سان جورج وقع انفجار كبير أدى الى مقتل السيد الحريري وآخرين.

٣٨ – وبعد فترة وجيزة من الانفجار تلقى مدير مكتب تلفزيون "الجزيرة" في بيروت مكالمة هاتفية من شخص قال إن مجموعة النصر والجهاد في سوريا الكبرى هي المسؤولة عن اغتيال السيد الحريري وجرى بثه على الهواء مباشرة.

٤ – التحقيق اللبناني

الاجراءات الأولية

٣٩ – يتطلب كشف جريمة بهذا الحجم إمكانيات إدارية كبيرة ووضوحاً في المهام، وتنسيقاً كبيراً وتوفير المختصين والمعدات والدعم اللازم. وفي ما يلي الإجراءات التي اتخذتها السلطات اللبنانية بين حصول الانفجار وتاريخ تأليف اللجنة الدولية.

٤٠ – كان قاضي التحقيق العسكري رشيد مزهر مسؤولاً عن التحقيق من ١٤ شباط ٢٠٠٥ الى ٢١ منه، وأخيراً اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً اعتبرت بموجبه الجريمة عملاً إرهابياً يستهدف الجمهورية وأحالتها على المجلس العدلي، وهو أعلى محكمة جنائية في لبنان. ونتيجة لهذا القرار تم تعيين قاضي تحقيق جديد هو القاضي ميشال أبو عراج وممثل للمدعي العام.

٤١ – وصل القاضي مزهر الى موقع الجريمة بعد أقل من ساعة من حصول الانفجار ومعه القاضي جان فهد من مكتب المدعي العام، ووصف الوضع في موقع الجريمة بأنه فوضى، وكان قراره الأول تعيين مساعد قائد شرطة بيروت العميد ناجي ملاعب مسؤولاً عن موقع الجريمة وكلفه بمهمة رفع الجثث والجرحى وإخماد النيران وبعد ذلك سحب كافة الأشخاص من الموقع وإغلاقه بالكامل. (إفادة شاهد)

٤٢ – في الساعة الخامسة مساء دعا القاضي مزهر إلى اجتماع مع كل الأجهزة المعنية، قوى الأمن الداخلي والأجهزة العسكرية بمن فيهم نحو ١٠ ضباط ووزع المهام خلال الاجتماع وحدد طريقة عمل التحقيق. (إفادة شاهد)

٤٣ – شارك في الاجتماع قائد الشرطة القضائية بالوكالة ورئيس وحدة الشرطة الجنائية العميد الاعور، وقائد شرطة بيروت بالوكالة العميد ملاعب والعميد صلاح عيد مسؤولاً عن موقع الجريمة والعقيد فؤاد عثمان بصفته رئيس قسم المعلومات. (إفادة شاهد)

٤٤ - بعد اللقاء، حوالي الساعة السابعة مساءً تقريباً، عاد القاضي مزهر إلى موقع الجريمة للمرة الثانية، ولم يكن راضياً عن ظروف موقع الجريمة، ولكنه كان يأمل أن تكون أفضل في اليوم التالي لأن المسؤوليات قد تم توزيعها خلال الاجتماع، وكان ثمة قصور تمثل في عدم توافر المعدات والخبرات اللازمة، وسوء التواصل بين الأجهزة المعنية وعدم الالتزام بتعليمات قاضي التحقيق وعدم تزويده بالمعلومات حول تقدم سير التحقيق. (إفادة شاهد)

٤٥ - استدعى القاضي مزهر خلال فترة توليه التحقيق عشرة أشخاص للاستجواب بمن فيهم موظفو فندق "سان جورج" وضباط حماية الحريري المقربون، ووالد ووالدة أبو عدس وبعض شهود العيان، واتخذ كذلك بالتشاور مع القاضي جان فهد قرار طلب المساعدة من سويسرا لتأمين خبراء في الأدلة الجنائية لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق. وعندما ترك القاضي مزهر منصبه في ٢١ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ لم يكن قد تم التوصل إلى أي نتيجة ملموسة في هذا التحقيق.

٤٦ - جرى نقل الملف إلى قاضي التحقيق الجديد القاضي ميشال أبو عراج الذي تولى التحقيق من ٢٢ شباط/ فبراير لغاية ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وقد عينه القاضي الأول في مجلس القضاء الأعلى طانيوس خوري وسجل الملف في مكتب أبو عراج في ٢٢ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ (إفادة شاهد)، وكان رأيه الأول عندما نظر في الملف هو أن الجريمة كانت هجوماً إرهابياً يتطلب فترة طويلة من الوقت وإجراءات التحقيق إضافة إلى الكثير من الإمكانيات الأخرى. إن الإجراءات الأولية جرى تنفيذها في شكل مهني ودقيق، وفوجئ بنقل سيارات الموكب ولم يلتق بالقاضي مزهر لكنه كان يتصل به بالهاتف كلما احتاج إلى توضيح. (إفادة شاهد)

٤٧ - اتخذ السيد أبو عراج خلال توليه التحقيق الإجراءات التالية:

في ٢٢ شباط (فبراير): - تسجيل دعوى قضائية.

في ٢٤ شباط (فبراير): - سجل مفرزة بيروت الثانية.

- تفتيش فندق "السان جورج".

- موجز لكل المحاضر العسكرية.

- توقيع المحاضر: الأمن العام، قوى الأمن الداخلي، أمن الدولة، المخابرات.

في ٢٥ شباط (فبراير):

- محضر قسم التحقيق الجنائي الخاص.

- التحقيق في شأن الحفر في منطقة "السان جورج".

- محاضر قسم التحقيق الجنائي الخاص: بيانات الإشعار.

- تيسير أبو عدس والمعاون الأول ماهر الداعوق.

في ٢٦ شباط (فبراير): - جرى الحصول على تقارير عدة حول التفتيش والبحث ونقل سيارات الموكب إلى ثكنة الحلو والتحقق مع الحرس.

في ٢٨ شباط (فبراير): - تم الاستماع إلى تيسير أبو عدس وماهر الداعوق وحسن محمد العجوز وعامر خالد شحادة. واستجوب شهود.

في ٢٨ شباط (فبراير): - صدرت مذكرات إحضار.

لقاء آخر مع رشيد حمود في المستشفى، ومحمد قويني الحارس الشخصي للرئيس رفيق الحريري وتامر لهيب، وطلب قسم الأدلة الجنائية مساعدة أجنبية.

١ آذار/ مارس: السماح لرئيس لجنة تقصي الحقائق السيد بيتر فينزجيرالد بعد وصوله إلى لبنان النظر في التحقيق.

٢ آذار/ مارس: التحقيق مع تامر لهيب ومحمد قويني وشهود آخرين.

٣ آذار/ مارس: تقرير شركة ميتسوبيشي ودفتر مواصفات الشاحنة الصغيرة ميتسوبيشي، وقائمة أسماء القطع التي وجدت في موقع الانفجار وخارطة غير واضحة، تظهر تقرير الدكتور قواس بنتيجة الفحوص التي أجريت لجنّة عبدالحميد غلاييني،

وتم الحصول على تقرير من الاستخبارات العسكرية عن التحقيق مع حسام علي محسن وأحمد عمورة ونبيل غصوب حول علاقتهم بالمشتبقة فيه أحمد أبو عدس ولم يتم اعتقالهم. تقرير الدكتور حسين شحورور بنتيجة فحوص جثة عبد الحميد غلاييني.

٥ آذار/ مارس: استدعاء أول ثلاثة شهود للتحقيق معهم في ٨ آذار/ مارس، والآخرين للتحقيق معهم في ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥. المهندس مكرم الأعور وحمد ملاعب وحسام علي محسن ومحمود بيضون الضابط في الأمن العام، وعفيفة عبدالله الحرشي وغسان بن جدو من قناة "الجزيرة".

٧ آذار/ مارس: تفتيش مضمون لوحات قيادة السيارات (دلال ضرغام) حضر العميد عماد القعقور وأخبرنا بالتحقيق وأخذ نسخة من تقرير التحقيق وكان معه زياد رمضان.

٨ آذار/ مارس: تلقينا نتائج فحوص الحمض النووي، وخارطة موقع الجريمة.

١٠ آذار/ مارس: تقرير مخفر البرج بشأن البحث عن جثة عبد الحميد غلاييني.

١١ آذار/ مارس: النقاش مع العميد زياد نصر والنقيب متري نمار واستدعاء حسام محسن والفلسطيني مروان عبدالوهاب قطان.

١٤ آذار/ مارس: حث قيادة الأجهزة الأمنية على عدم إزالة الأنقاض، واستدعاء جاك شليطا وعلي أمهز ومروان قبطان للشهادة، رسالة من اللجنة الدولية تتعلق بإنهاء مهمتها.

٤٨ — ٢٣ آذار (مارس) ٢٠٠٥: القاضي أبو عراج يستقبل من مهمته بسبب الجو السياسي المتوتر في ذلك الوقت: الكثير من عدم الثقة بالهيئات القضائية اللبنانية والانتقادات الموجهة لطريقة التحقيق، إضافة الى ذلك عندما كان مسؤولاً عن التحقيق في مقتل الحريري كان عليه أن يقوم بعمله الطبيعي وكان في القضية الكثير من الجوانب السياسية، وسمع خلال التظاهرات في بيروت في ١٤ آذار/ مارس أشخاصاً يذكرون اسمه بشكل مسيء. (إفادة شاهد)

٤٩ — عند تركه منصب قاضي التحقيق، كان الإنجاز الوحيد الذي تحقق الأدلة التي تشير الى السيد أبو عدس، على الرغم من محاولة التركيز على طريقة حدوث التفجير والتركيز على كل الخبراء ليتوصلوا الى نتيجة واحدة.

٥٠ — وقد تم استبدال السيد ابو عراج بالسيد الياس عيد الذي لا يزال يتولى التحقيق حتى الآن، في تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٥.

قوى الأمن الداخلي

٥١ — في ١٤ آذار (مارس) ٢٠٠٥ كان اللواء علي الحاج قائداً لقوى الأمن الداخلي، وتمت ترقيته الى هذا المنصب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ من قبل السوريين كما يُقال، واستقال من منصبه خلال ربيع العام ٢٠٠٥ بعد ذيول الانفجار الذي قتل السيد الحريري.

ووفقاً لشهادته، كان الحاج في مكتبه عندما أعلم بنبأ الانفجار، فذهب على الفور الى موقع الجريمة بالسيارة وخلال توجهه الى الموقع اتصل بالسيد شهيد خوري رئيس قسم الخدمات والعمليات في قوى الأمن الداخلي الذي أبلغه بأنه كان هناك انفجار كبير. وطلب اللواء الحاج من السيد خوري أيضاً إرسال كل التعزيزات اللازمة الى موقع التفجير. وكانت الوحدات تتضمن وحدات الأدلة الجنائية بإمرة السيد هشام أعور وخبراء متفجرات بإمرة عبد البديع السوسي ووحدة التحقيق بإمرة العقيد فؤاد عثمان، وكانت مسؤوليته الوحيدة أن يقدم الإمكانيات اللازمة، بعد وصول قاضي التحقيق كانت كل قوات الأمن بإمرة القاضي، ولم يكن باستطاعة اللواء الحاج أن يتدخل في التحقيق (إفادة شاهد).

٥٢ — وحسب رأيه إن المشكلة في الموقع كان لها علاقة بوجود كثير من الأجهزة مثل الجيش والأمن الداخلي وأمن الدولة والأمن العام.

٥٣ — بعد ظهر ذلك اليوم، انضم اللواء الحاج إلى اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في قصر الرئاسة في بعبداء الذي رأسه الرئيس (إميل لحود) وكان من بين المشاركين وزراء الداخلية والدفاع والخارجية والعدل والاقتصاد والأشغال العامة ونائب رئيس الوزراء ومحافظ بيروت وقادة الأجهزة الأمنية. وناقش الاجتماع الجريمة وعواقبها وإحالتها على المجلس العدلي.

٥٤ — عاد اللواء الحاج إلى مكتبه بعد الاجتماع وبعد ذلك قامت قناة "الجزيرة" ببث شريط يدعي فيه أحمد أبو عدس مسؤوليته عن الانفجار وقتل السيد الحريري. ومنذ ذلك الحين كانت كل مصادر الأمن الداخلي، ما عدا تلك التي كانت موجودة في مسرح الجريمة، تركز على ملاحقة خيوط أبو عدس.

المخابرات العسكرية

في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ كان العميد ريمون عازار مسؤول المخابرات العسكرية، وقد رفع إلى هذا المنصب في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨، واستقال في نيسان (أبريل) ٢٠٠٥ بعد الانفجار الذي قتل السيد الحريري. ووفقاً لشهادته، فقد أبلغه رئيس فرع الأمن العسكري في المخابرات العقيد محمد فهيم بالانفجار، ولم يذهب إلى موقع الجريمة لكنه تابع القضية بتفصيلها من مكتبه مع العقيد البير كرم قائد مخابرات بيروت وأبلغ الرئيس لحدود والعميد (رستم) غزالي بالانفجار عند حصوله. (إفادة شاهد)

٥٦ — زار أفراد من المخابرات العسكرية، وخصوصاً خبراء المتفجرات، موقع الجريمة وقاموا بعمليات بحث وتدقيق، وأكدوا أن المواد التي استخدمت في الانفجار كانت تزن نحو ٣٠٠ كيلوغرام من مادة "ت.ن.ت"، وسلمت كل الأدلة الموجودة في الموقع إلى الأمن الداخلي والجنرال هشام أعور، وعلى حد علم العميد عازار فقد كان هناك بعض المخلفات المعدنية ومسدس. وفي رأيه أن قوى الأمن الداخلي، وكذلك مكتب المدعي العام وقاضي التحقيق كانت لهم المسؤولية الكاملة للتحقيق.

٥٧ — ١٤ شباط (فبراير) عصرًا، حضر العميد عازار اجتماع مجلس الدفاع الأعلى، وجرى عرض اغتيال السيد الحريري وكل التفاصيل التي كانت متوفرة في ذلك الوقت، وقدم كل مشارك في الاجتماع وجهة نظره.

٥٨ — وفي مرحلة لاحقة طُلب من إدارته التركيز على ثلاثة عناصر، شريط أحمد أبو عدس، الاتصالات الخلية التي جرت في المنطقة، وطبيعة التفجير وحجم المتفجرات المستخدمة.

الأمن العام

٥٩ — في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، كان اللواء جميل السيد قائد الأمن العام، رقي إلى هذا المنصب في العام ١٩٩٨، واستقال في ربيع عام ٢٠٠٥ بعد الانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري.

ووفقاً لشهادته، فقد أفاد اللواء السيد أنه كان في مكتبه عندما سمع الانفجار، لكنه اعتقد أن ذلك ناجم من مقاتلات إسرائيلية تخترق جدار الصوت.

وبين الواحدة والربع والواحدة والنصف أخبره المقدم أحمد الأسير بحصول الانفجار وبأن موكب السيد الحريري كان مستهدفاً، وبقي في مكتبه ولم يُرسل أحداً من الأمن العام إلى موقع الانفجار، واتصل بالرئيس ووزير الداخلية والعميد غزالي.

٦٠ — بعد ظهر ذلك اليوم، حضر اللواء السيد اجتماع مجلس الدفاع الأعلى الذي ركز على عواقب الاغتيال على الأرض في المستقبل القريب، وقدمت اقتراحات للحكومة التي اجتمعت لاحقاً مساءً ذلك اليوم.

٦١ — في صباح الثلاثاء ١٥ شباط (فبراير) تلقى السيد اتصالاً من صحفي في قناة "الجزيرة" يبلغه أن أحداً لم يأت لتسلم شريط أبو عدس، وسلم له الشريط في ١٦ شباط (فبراير) وقام بنسخه وأرسل النسخة الأصلية إلى قاضي التحقيق السيد أبو عراج.

التحقيقات في موقع الجريمة

تقرير الأمن الداخلي

٦٢ — كما هي العادة في أي حالة إجرامية مماثلة، فإن عملية فحص موقع الجريمة ومحيطه على عجل مهمة للغاية بالنسبة إلى نتيجة التحقيق.

وصل الضابط المسؤول عن موقع الجريمة العميد في قوى الأمن الداخلي ناجي ملاعب الساعة الواحدة وخمس دقائق من يوم ١٤ شباط ٢٠٠٥، ووضع لاحقاً تقريراً حول فحص موقع الجريمة الذي أجرته السلطات اللبنانية، قوى الأمن الداخلي وشرطة بيروت، وتحمل الوثيقة الرقم ٩٥ وتقول ان التحقيق فتح تنفيذاً لأوامر قاضي التحقيق العسكري في بيروت في ما يتعلق بكل ما

يمكن أن يلقي الضوء على الانفجار الذي حصل وأدى إلى وفاة رئيس الوزراء السابق السيد رفيق الحريري وآخرين. أصدر قاضي التحقيق الأول للغرفة العسكرية في بيروت المذكرة رقم ٢٣/٢٠٠٥ تاريخ ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، الأمر الرقم ٢٠٧ / ١١٨١ تاريخ ١٥ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ أيضاً.

في ١٤ شباط (فبراير) عام ٢٠٠٥ حوالي الساعة ١٢,٥٠ ظهراً حصل انفجار كبير في بيروت سجلت غرفة العمليات انه قريب من فندق السان جورج، أرسلت كافة الدوريات إلى الموقع وذهبت إلى هناك ووصلت بعد دقائق، السيارات على جانبي الطريق كانت تحترق، وكان هناك الكثير من الدخان. قوات الدفاع المدني والاطفاء والصليب الأحمر كانت تحاول الوصول إلى المنطقة وتتخذ الاجراءات من أجل إخماد الحريق وتجمع الجثث وتنقل الجرحى إلى المستشفيات، كان الموقع فوضوياً، وكان هناك الكثير من رجال الأمن والعسكريين والمدنيين مختلطين والصحافيين ووسائل الاعلام وكلهم يريدون الوصول إلى موقع الجريمة، وأمرت كل الضباط ورجال الشرطة والدوريات أن يفعلوا ما في وسعهم من أجل ضرب نطاق حول موقع الجريمة، وأن يتخذوا الاجراءات من أجل الحفاظ على موقع الجريمة، وأن يبعدوا الفضوليين، وحملت قائد مفرزة بيروت الثانية من شرطة بيروت مسؤولية التنفيذ. وعلمنا ان التفجير حدث في موكب الرئيس الحريري ولكن النتيجة لم تكن معروفة بعد. المتخصصون في جمع الادلة وخبراء المتفجرات بدأوا عملهم. وازافة الى المسؤولين السياسيين والأمنيين جاء مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية مع بعض التعزيزات، والقاضي رشيد مزهر وقاضي التحقيق الاول العسكري في بيروت. فطلب مني كضابط شرطة وبسبب غياب مدير الامن في الخارج منذ ١٢ شباط ٢٠٠٥، ان اتخذ الاجراءات اللازمة من اجل التحقيق واي شيء يمكن ان يلقي الضوء على ذلك الانفجار وان اعلمه، وان هذه التعليمات الشفوية ستكون مكتوبة لاحقاً.

وعندما وصل قائد الامن الى المنطقة أعلمته بما حدث، ووفقا للسلطات المحلية التي أنيطت بي طلبت من المقدم صلاح عيد ان يتخذ الاجراءات اللازمة للتحقيق بصفته قائداً للمنطقة الثانية لبيروت، والتي حدث فيها الانفجار وان يطلعني على ما حدث. ان عمل العثور على الجثث وأخذ الجرحى الى المستشفيات استمر وايضا عمل فرق الحوادث وفرق المتفجرات، وتمّ اجراء مسح كامل لمنطقة الجريمة ومحيطه، ومهندسين من الجيش جاؤوا وأخذوا عينات من الموقع من اجل ان يجرؤا اختبارات عليها، وفرقة من الجيش قامت بعملية مسح على الموقع والمباني المجاورة وساعدوا في الحفاظ على أمن تلك المنطقة، وبسبب أهمية هذا الدعم أرسل البرقية ٢٠٦٥ بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ الى قيادة المنطقة، وطلبنا منهم اتخاذ كل الاجراءات المناسبة من اجل التحقيق وفقا لما يتعلق بالجثث التي تم اخذها الى المستشفيات في كل المناطق وان يسمحوا لعائلاتهم بالتعرف عليهم وان يعلموني وان يمكنني الحصول على التفويض اللازم من اجل اعادة هذه الجثث الى ذويها، وان تؤخذ افادات من الجرحى وان توضع نسخ في الملفات.

وبعد البرقية ٢٠٧٧ في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ الى الدائرة في ما يتعلق بعزل موقع الجريمة واقامة المنطقة الآمنة حولها، طلبنا من قائد منطقة بيروت الثانية ان يستقدم كل الافراد اللازمين من اجل القيام بهذه المهمة، وان يضع حواجز معدنية وشرطة صفراء حول المنطقة بالتنسيق مع شرطة السير من اجل تنظيم السير هناك.

المقدم عيد عبر لي عن تقدم التحقيق ونتائجه، وأعلمت قاضي التحقيق العسكري وسلمت الجثث الى ذويها ووفقا للاصول المرعية، ووفقا لتعليمات قاضي التحقيق وبموافقة المدير العام للامن الداخلي علي الحاج فان السيارات التابعة لموكب الحريري نقلت الى تكنة الحلو لتصويرها في المنطقة وتمّ تسجيل فيلم فيديو في حضور قائد منطقة بيروت الثانية وقائد شرطة السير ومسؤول منطقة البرج وفرقة التحقيق الجنائي واستخدام الخطوط التي قدمت من الدفاع المدني ووفقا للاصول المرعية، ووضعت في تقرير خاص، اما السيارات فوضعت في تكنة الحلو.

وفي برقيتنا رقم ٢١٢٢ في ١٥ شباط / فبراير المرسلة الى الطوارئ، طلبنا المحافظة على مكان الجريمة ومنع اي كان من لمس اي شيء، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر في ١٥ شباط/ فبراير ، الرائد عمر مكايي قائد شرطة بيروت قام بتولي المسؤولية وأعلمني بكل الاجراءات التي تمّ اتخاذها وكل الحوادث التي حدثت، وتابعنا عملية التحقيق التي سنتم من قبل المقدم صلاح عيد، وقمنا باعلام قاضي التحقيق العسكري بذلك، وبعد المذكرة ٢ ف ٢٠٦ في ١٧ شباط فوّض قائد الوحدة إلينا السلطة

اللازمة التي صدرت من قاضي التحقيق العسكري بتاريخ ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ في ما يتعلق بالانفجار والتي ارسلت إلينا من أجل التنفيذ من قبل المدير العام بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وبنفس الطريقة فان قائد الوحدة قدم لنا في المذكرة ٢٠٦ /١٠٧ بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، حاصل السلطة المكتوبة من أجل القيام بهذه التحقيقات وهذه الاجراءات والتي كانت تتضمن امرا بالمحافظة على سيارات موكب الحريري داخل الثكنة وان نضعهم تحت الحراسة، وهذا تم بالفعل.

ووفقا للمذكرة رقم ٢٠٦ ف ٢ على ١٧٦٣ بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، فان قاضي التحقيق العسكري حصل على التفويض المكتوب بالاشارة بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ والتي كانت تتضمن امرا بالاتصال بمحافظ بيروت الذي كان عليه ان يزودنا بأسماء أولئك الذين كانوا يعملون بورشة قرب منطقة الانفجار، وهذه السلطات تم الحصول عليها بوثيقة من ١٤ صفحة ملحقه بهذا التقرير.

ووفقا للصلاحيات الممنوحة لنا وفقا للأمر المذكور أعلاه، امر منطقة بيروت الثانية من أجل التحقيق وكنتيجة للتقرير الاول رقم ٣٠١٤٣/١ بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وكل التحقيقات التي جرت من قبل وحدات الشرطة الاقليمية فاننا نبيدي ما يلي:

الجدول رقم واحد تم اعداده في ما يتعلق بالبحث التي اعيدت الى ذويها، والجدول الرقم اثنان ويتعلق بالاشخاص الذين اصيبوا بجروح في هذا الانفجار، والجدول الرقم ثلاثة الافادات التي تم الحصول عليها في ما يتعلق بالانفجار وتم اعداد جدول يظهر الاجراءت التي تم اتخاذها وفحص منطقة الجريمة والسيارات المدمرة وكل ما وجد في موقع الانفجار. كل هذه الاجراءات تم التحقق منها في التقرير رقم ٣٠٢ / ١ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

تقرير المخبر الجنائي السويسري

٦٣ - الخبراء اللبنانيون الذين فحصوا موقع الجريمة كانوا يمثلون عدة جهات، وجاءوا برأي مختلف في ما يتعلق بما تم العثور عليه، ونتيجة لذلك كان هناك لقاء في المحكمة العسكرية بحضور المدعي العام، وهذا الاجتماع أوصى السلطات اللبنانية بطلب المساعدة الخارجية بفحص موقع الجريمة، والذي ارسل الى حكومة سويسرا، وخبراء من سويسرا زاروا لبنان في شهر اذار/ مارس ٢٠٠٥ وقاموا بعملية مسح للموقع وقال التقرير النهائي: "ان خلاصتنا في ما يتعلق بالانفجار كان مبنيا على الفحوص التالية:

- التفسير المبني على ما تم العثور عليه في موقع الجريمة، وعلى الفجوة التي احدثها الانفجار ايضا، وتفسير في ما يتعلق بالتدمير الذي لحق بالمباني المجاورة.

وبعد التحليل للشظايا لا نستطيع ان نقول بوضوح اذا كان الانفجار حصل فوق الارض او تحت الارض، وتحليلنا المبني على البحث يتعلق بشكل الفجوة التي حدثت والتي لا تشير ايضا اذا كان هناك انفجار فوق الارض او تحتها، ومن جهة اخرى فان شكل الفجوة يعطي انطباع عن حجم المتفجرة فوق او تحت الارض، وكما ذكرنا في تقريرنا فانه من المتوقع نحو ألف كيلو غرام فوق الارض ستؤدي الى حفرة كتلك الموجودة في موقع الجريمة.

وفي ما يتعلق بحقيقة ان الشحنة كانت موجودة في سيارة، فيجب ان يكون حجمها كبير للغاية، واذا كان مثل هذه السيارة قد استخدم، فنحن نعتقد ان بعض الاجزاء والشظايا الكثيرة وخاصة في ما يتعلق باللهيب الذي ظهر، وحجم الشرار والشظايا التي أظهرت لنا من قبل الشرطة، والذين قالوا بانه من سيارة ميتسويشي، تتوافق مع الشظايا التي نتوقع منها ان هذه السيارة كانت موجودة في مركز الانفجار.

وبعد ان قمنا بكل التحليلات التي جمعناها، وصلنا الى خلاصات بان الانفجار كان فوق الارض ووفقا هذه الادلة فان هناك ما يقارب الالف كيلو من المتفجرات الشديدة، والنتائج الاولية لتحليل التربة في منطقة الحفرة تشير الى ان التفجير كان بواسطة "تي إن تي".

تقرير ريفي

٦٤ - في آذار (مارس) ٢٠٠٥ فان قائد الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي أعدّ تقريرا حول الاجراءات الاولية التي اتخذتها

السلطات اللبنانية في موقع الجريمة، والتي ارسلت الى فريق تقصي الحقائق التابع للامم المتحدة، وظهر التقرير ان هناك اجراءات قد تمّ اتخاذها، وأهمية هذا الحادث المأسوي الذي أدى الى اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري، وكان لها تأثير على كل الاجراءات التي تم اتخاذها.

أ – عمليات الإنقاذ والإجلاء والعتور على الجثث

بعد الانفجار مباشرة فإن قوى الامن والدفاع المدني والصليب الاحمر هرعت الى مكان الانفجار لأداء واجبها، ورغم كل الاجراءات التي اتخذت فإن هذه لم تكن على المستوى المطلوب، وهذه الاجراءات شابتها عيوب، ولذلك فإن وزير الداخلية أصدر المذكرة ١٣٧ بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والتي يدعو فيها قوى الامن الداخلي الى التحقيق في الاجراءات المتخذة. واستناداً إلى هذه النتائج اقترح أن يصرف من الخدمة العميد قائد شرطة بيروت والعميد قائد الشرطة القضائية.

ب – الحفاظ على موقع الجريمة

و بعد الانفجار مباشرة، فان قاضي التحقيق العسكري كان هو المسؤول عن ذلك، وصارت قوى الشرطة الأمنية والقضائية تحت امرته، وقد وزّع المهام وذكر الاجراءات المطلوبة، وخاصة في المحافظة على موقع الجريمة، لكن الاجراءات التي اتخذت كانت تحت المستوى المطلوب، ومناقضة للقواعد الاساسية التي تتعلق بالجرائم الخطيرة كتلك، أو حتى الجرائم الأقل خطورة. ولذلك فيجب اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل منع اي تلاعب في موقع الجريمة او اية ادلة من الممكن ان تستخدم لاحقا من اجل المساعدة في التحقيق ومعرفة الحقيقة. ويمكن ان يتم ذلك دون ان نهمل القضايا الانسانية، ويمكن اعطاء الاولوية للوصول الى الجرحى وانقاذهم وتقديم الاسعافات والمساعدات لانقاذ حياة الناس. لقد كانت هناك اخطاء خطيرة في هذا العمل، وكان هناك حالة من الفوضى في موقع الجريمة، ليس فقط خلال الساعات الاولى بعد الانفجار، حين كان هناك تركيز كبير على اطفاء الحريق وانقاذ الجرحى والبحث عن المفقودين، ولكن للاسف، تمّ ذلك لفترة طويلة جدا، ولم يكن هناك تنسيق بين الاجهزة الامنية الموجودة في الموقع.

و البحث عن المفقودين كان يتم بشكل غير مهني وغير مسؤول، والبعض تم العثور عليهم من قبل أسرهم، وكانت هناك بعض العناصر السلبية في ذلك، فجثة زاهي ابو رجيلي، وهو مواطن لبناني عثر عليه في ١٥ شباط/فبراير، ووفقا لتشريح الجثة فانه بقي على قيد الحياة ١٢ ساعة بعد الانفجار، وجثة احد الضحايا وجدت بعد ثمانية ايام بعد الانفجار، وجثة عبد الحميد غلايبي وجدت بعد ستة عشر يوما من الانفجار من قبل اسرته وليس من قبل الدفاع المدني، ومصير فرحان احمد العيسى ما زال غير معروف، فهو ما زال مفقودا، ويخشى بان العثور على جثته سيشكل فضيحة اخرى.

وبعد ساعات من الانفجار، كانت هناك ادلة ازيلت من موقع الجريمة، وسيارات موكب الحريري قد نقلت الى تكتة الطلوح بحجة المحافظة عليها، مع ان ما تبقى من السيارات لم يكن مبررا للمحافظة عليها، باستثناء قيمتها كادلة جنائية، لانها كانت هدف هذا الانفجار.

اجراء التحقيق وظروفه

وتحديد كيف ارتكبت الجريمة:

من المعروف ان اخطاء رئيسية ارتكبت في مسار اجراء التحقيق، من بينها تسريب معلومات ادت الى ارتباك. هذا بدوره عرض قيمة التحقيق المحلي.

المسؤوليات

المسؤولية في جريمة كالتى نحقق بها لا يمكن حصرها بوجه واحد. كما ذكر انفا، انها تشمل أوجها سياسية وقضائية وامنية.

القرار بازالة سيارات الموكب

٦٥- القرار بردم الحفرة في مسرح الجريمة، وازالة سيارات الموكب واعادة فتح الطريق في اليوم التالي للتفجير، مثير للتشويش، على افتراض ان هناك ارادة جماعية باجراء مسح محترف لمسرح الجريمة. التشويش المنعكس في مجموعة متنوعة من البيانات من جانب المسؤولين المعنيين بشكل وثيق، نتحدث عن نفسها.

قاضي التحقيق مزهر

٦٦- في العاشرة والنصف مساء ١٤ شباط، كان القاضي مزهر في منزله، عندما تلقى اتصالاً هاتفياً من العميد ناجي ملاعب، الذي اطلعه على ان ممثلي الاجهزة المختلفة في ساحة الجريمة بدأت بتجميع اجزاء معدنية من سيارات الموكب لاجراء الفحوص المخبرية عليها. لم يكن هناك شيء يمكن لملاعب القيام لوقفهم. اقترح ان يتم نقل سيارات الموكب الى مكان آمن واقترح تكتة الحلو في بيروت. القاضي مزهر وافق على الاقتراح تحت الشروط التالية: السيارات يجب تصويرها في الموقع وان يتم تعليمها وترقيمها وان يتم تصويرها اثناء نقلها ومن ثم بعد وصولها الى تكتة الحلو، حيث يجب تغطيتها وحراستها على مدار الساعة لتجنب اي تلاعب بالدليل. ولم يكن لدى مزهر معلومات عن قرار لردم الحفرة واعادة فتح الطريق. السيارات نقلت من مسرح الجريمة خلال ليل ١٤ شباط.

اللواء جميل السيد

٦٧- في صباح ١٥ شباط ٢٠٠٥، قرأ اللواء السيد في الصحيفة حول ازالة السيارات. في الثامنة صباحا اتصل باللواء علي الحاج مدير عام قوى الامن الداخلي وسأل ماذا يجري. اللواء الحاج رد بأن فريقين يعملان على فتح الطريق الذي سيعاد فتحه في الساعة العاشرة صباحا. وردا على سؤال مباشر افاد الحاج بان الاوامر جاءت من مصطفى حمدان، رئيس الحرس الجمهوري.

اللواء علي الحاج

٦٨- في ١٤ شباط ٢٠٠٥ العاشرة والنصف ليلا، تلقى السيد الصديق اتصالاً في مكتبه (حيث كان مع العميد هشام الاعور) من المدير العام لوزارة الاشغال السيد فادي النمار. النمار ابلغه بان قرارا اتخذ لاعادة فتح الطريق في اليوم التالي وان فريقه سيبدأ العمل عند طلوع الشمس في اليوم التالي. كانت المكالمة على الخط الارضي وسمعا العميد الاعور. ادعى انه فوجئ بالمكالمة لان النمار ليس لديه سلطة في القضية. وكان من المعروف ان النمار قريب جدا من القصر الجمهوري الذي يعني انه كان يأخذ اوامره من هناك. النمار قال بانه سوّى المسألة مع قاضي التحقيق. اتصل الصديق بقائد شرطة بيروت بالوكالة ملاعب وابلغه بالمكالمة من النمار وطلب منه التأكد مما اذا كان القاضي مزهر على علم بالامر، فاتصل ملاعب بالقاضي مزهر الذي كان على علم بالامر ولم يكن لديه اعتراض. عندها سأل ملاعب عما سيتم فعله بالسيارات. رد القاضي مزهر بانه يجب اخذها الى مكان آمن واقترح تكتة الحلو.

٦٩- في الصباح التالي، ١٥ شباط ٢٠٠٥، التقى النمار بمحافظ بيروت يعقوب الصراف، لترتيب اعادة فتح الطريق في ميناء الحصن. الصراف قريب جدا من القصر الجمهوري وكان أيضاً على علم بالقرار.

العميد هشام الاعور

٧٠- في ما يتعلق بازالة سيارات الموكب، اشار العميد الاعور الى انه لم يعلم من اعطى الامر. طلب منه المساعدة في تصوير ازالة السيارات في ١٤ شباط ٢٠٠٥ خلال اجتماع مع قاضي التحقيق، لكن شيئاً آخر لم تتم الاشارة اليه بشأن ازالة السيارات من مسرح الجريمة. في المساء نفسه، بين العاشرة والنصف والحادية عشرة، كان في مكتب اللواء علي الحاج وابلغه بان السيارات ستم ازلتها. ابلغه ايضا بان قوى الامن الداخلي عليها تأمين المساعدة بتعليم امكنة السيارات وتصويرها.

المدير العام فادي النمار

٧١- فادي النمار لم يتذكر ما اذا كان الحاج قد اتصل في ١٤ شباط ٢٠٠٥، لكنه يتذكر انه اتصل بالحاج في اليوم التالي كما يفعل دائماً في اوضاع مشابهة. في وقت المكالمة كان النمار في مكتب محافظ بيروت. قال اللواء الحاج انهم مستعدون اذا دعت الحاجة للمساعدة. الحاج احواله على ضابط في قوى الامن الذي قال له ان مسحا يجري لمسرح الجريمة. الضابط قال انه سيعود للنمار في الوقت المحدد. النمار لا يتذكر اسم الضابط ولكنه كان مع الحاج. لم تكن لديه سلطة لاتخاذ قرار باعادة فتح الطريق في بيروت ولم يعط اي اوامر بازالة سيارات الموكب. نفى ايضا ان تكون له اتصالات بالقصر الجمهوري.

٧٢- بعد ذلك، تأكد (من خلال لائحة مكالمات هاتفية) ان الحاج اجري اتصالاً من هاتفه الارضي بالنمار على هاتفه الخليوي

مساء ١٤ شباط. تؤكد أيضا ان النمار اجرى اتصالا بالحاج في اليوم التالي.

محافظ بيروت يعقوب الصراف

٧٤- بين الثامنة والنصف والعاشر ليلًا في ١٤ شباط ٢٠٠٥ تلقى ملاعب اتصالا هاتفيا من مكتب الحاج الذي امره بنقل سيارات الموكب من مسرح الجريمة الى مكان آمن، وفق تفاهم على انه في غضون يومين سيعاد فتح الطريق. واذا كانت هناك حاجة ليأتي خبراء لتفحص السيارات، فانهم متاحون. العميد ملاعب فوجئ بالامر ولم يقبله. قال للواء الحاج ان ليس له علاقة بمسرح الجريمة بما ان الموقع تحت سلطة القاضي مزهر. طلب الحاج من ملاعب الاتصال بمزهر ففعل. القاضي فوجئ وسأل عن سبب العجلة، فقال له ملاعب انه تلقى اوامر من الحاج وانه ايضا فوجئ بالامر. قال له القاضي ان يعطيه بعض الوقت وانه سيتصل به مجددا. بعد وقت قصير، بين عشر دقائق ونصف ساعة، اتصل القاضي وقال ان السيارات يمكن نقلها.

العميد مصطفى حمدان

٧٥- بعد التفجير في ١٤ شباط ٢٠٠٥، اتخذ حمدان كل الاجراءات الضرورية لحماية الرئيس والمناطق الرئاسية. لا يتذكر اي تفاصيل، لكنه لم يذهب الى موقع التفجير. لم يصدر اي اوامر او توجيهات في ما يتعلق بالنشاطات في مسرح الجريمة، بما انها لا تقع تحت مسؤولياته. وهكذا، فان ليس له علاقة بأي اوامر لتنظيف الطريق، بردم الحفرة او بنقل سيارات الموكب.

مدير قوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي

٧٦- في اجتماع مع لجنة التحقيق الدولية في الأول من حزيران ٢٠٠٥، افاد اللواء ريفي بان الشخص الذي اعطى الاوامر بجلب الجرافة او الجرافات الى ساحة الجريمة هو مصطفى حمدان، الذي كان في وقت الحادث رئيسا لحرس الرئيس لحدود وبموجب القانون اللبناني ليس له اي علاقة بتحقيق يجري في مسرح جريمة.

التحقيق اللبناني: أحمد أبو عدس

٧٧- في حوالي الثانية و١١ دقيقة بعد ظهر ١٤ شباط ٢٠٠٥، اي بعد نحو ساعة فقط على التفجير، تلقت ليلي بسام من "رويترز" اتصالا هاتفيا من مجهول لهجته ليست لبنانية ولكنها لم تتمكن من تحديدها. بحسب بسام، فور اجابتها على الهاتف قال لها الرجل اكتبني ذلك وطلب منها ان تبقى هادئة ثم قرأ البيان التالي بعربية فصحي: "نحن، النصر والجهاد في بلاد الشام، نعلن اننا انزلنا العقاب المستحق بالكافر رفيق الحريري بحيث يصبح أمثلة للآخرين". وختم المتحدث كلامه بحديث ديني اسلامي واغلق الخط.

٧٨- السيد غسان بن جدو، رئيس مكتب بيروت في قناة "الجزيرة"، يتذكر انه تلقى اربعة اتصالات هاتفية تتعلق باعلان المسؤولية نفسه. في الاول ادعى رجل قال بن جدو انه يتحدث عربية ركيكة ولكنها افريقية او افغانية او باكستانية، مسؤولية النصر والجهاد عن اعدام الحريري بتفجير انتحاري. بعد ذلك بوقت قصير، اذاعت "الجزيرة" اعلان المسؤولية. ثم تلقت القناة اتصالا من شخص آخر مجهول، يدعي انه من المجموعة نفسها، وتحدث هذه المرة بعربية جيدة، وشرح لبن جدو اين يمكن ان يجدوا شريط فيديو يتضمن معلومات اضافية عن الاغتيال، مشيرا الى شجرة قرب مبنى الاسكوا في وسط بيروت. ارسل بن جدو زميلا الى المنطقة وجد مغلفا ابيض يحتوي على بيان مكتوب وشريط الفيديو. بعد مزيد من الاتصالات من المجموعة نفسها تطلب بث الشريط، بثته الجزيرة بعد الظهر.

٧٩- وجاء في جزء من الرسالة المصاحبة للشريط التي أفيد بانها من مجموعة النصر والجهاد في بلاد الشام:

"الحمد لله على انتصار راية النصر والجهاد في بلاد الشام، ويرضى الله نال عميل الكفار في مكة والمدينة رفيق الحريري عقابه في عملية انتحارية نفذها المجاهد احمد ابو عدس حامل راية النصر والجهاد في بلاد الشام، الاثنين في ١٤ شباط ٢٠٠٥، الموافق الخامس من محرم ١٤٢٦ للهجرة في بيروت .. مرفق مع هذا فيلم يصور الشهيد احمد ابو عدس، منفذ العملية".

وفي الشريط، شخص يعرف نفسه على انه السيد ابو عدس يستخدم هذه العبارات.

٨٠. — وبعد بث الشريط على الهواء بقليل، جمعت السلطات اللبنانية معلومات واسعة عن خلفية ابو عدس وبدأت تستجوب عائلته والمرتبطين به. وجاءت معظم هذه المعلومات من الشيخ احمد عبد العال من الاحباش، وهي مجموعة اسلامية ناشطة في منطقة المخيمات الفلسطينية التي أفيد بان السيد بو عدس كان يعيش فيها. وذكر الشيخ عبد العال للجنة التحقيق الدولي المستقلة انه تلقى اتصالا هاتفيا من القصر الجمهوري بعد قليل على بث شريط فيديو ابو عدس، للتحقق من اي معلومات لدى عبد العال عن السيد ابو عدس. ووفقا لما ادلى به، قال عبد العال انه حصل على المعلومات حول خلفية السيد ابو عدس، بما فيها عنوان سكنه حقيقة انه كان يذهب دائما الى عين الحلوة، وانه كان وهابيا، وانه كان متعلما جدا يدرس علوم الكمبيوتر، وانه زار ابو عبيدة (مساعد قائد جند الشام). وحصل الشيخ عبد العال ايضا على اسماء عائلة واصدقاء السيد ابو عدس: لقد ارسل المعلومات في صورة الاصل الى الرئيس لحدود وعلي الحاج والبير كرم وجامع جامع وماهر الطفيلي. وأفيد بان الشيخ عبد العال التقى ايضا المسؤول في الاستخبارات السورية جامع جامع في مساء ١٤ شباط ٢٠٠٥ واعطاه المعلومات حول ابو عدس، التي سلمها جامع جامع لاحقا الى قوى الامن الداخلي.

٨١. وزارت قوى الامن الداخلي منزل ابو عدس، بصحبة عضو في الاحباش، وفتشت جهاز كمبيوتر فضلا عن عدد من الاسطوانات الممغنطة التي كانت اولا وقبل كل شيء ذات طبيعة اسلامية اصولية.

وعلى الرغم من ان التقرير بشأن البحث ذكر ان معظم الوثائق المخزنة في الكمبيوتر نقلت من الانترنت، لم يكن هناك ما يدل على ان منزل السيد ابو عدس فيه خط انترنت. واستجوبت السلطات (بما فيها قوى الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية) العديد من اصدقاء واقرباء السيد ابو عدس، وبشكل مستفيض، في الايام التي تلت الانفجار مباشرة. الا انه لم يتم تحديد موقع السيد ابو عدس. واستجوب ١٠ اشخاص في يوم التفجير وفي غضون الشهرين التاليين، تم استجواب نحو ١٠ اشخاص. وكشف التحقيق اللبناني ايضا ان السيد ابو عدس عمل موظفا خلال صيف ٢٠٠٤ في محل للكومبيوتر، يملكه الشيخ احمد الصاني الذي كان عضوا في شبكة احمد ميفاتي واسماعيل الخطيب.

وفي تقرير تاريخه ١٧ شباط ٢٠٠٥، من اللواء السيد الى القاضي مزهر، استنتج اللواء السيد ان شريط الفيديو كان اصليا وان "احمد ابو عدس الذي ظهر في الشريط كان .. مشاركا معروفا، بشكل واضح في الاغتيال". والقاعدة الوحيدة التي كانت متوفرة في هذا الاستنتاج هي بالقول ان "الطريقة التي قدم فيها البيان وظهر نفسه من دون اخفاء وجهه هي الطريقة المعتمدة لدى المفجرين الانتحاريين في حالات مشابهة. الحقيقة انه لم يخف وجهه عندما كان يقول خطابه، ما يشير الى انه كان مسؤولا شخصيا عن تنفيذ الانفجار". (معلومات بشأن حقائق متعلقة ببث "الجزيرة" لشريط يدعي المسؤولية، رقم ٦٠٦ أ، ١٧ شباط ٢٠٠٥).

التحقيق الاسترالي

٨٣. في ١٥ شباط ٢٠٠٥، جاء في طلب تقدم به المدعي العام للشرطة الفدرالية الاسترالية، ان ٦ اشخاص اوقفوا كمشتبته بهم في المشاركة باغتيال الحريري. وابلغ المسؤول عن قوى الامن الداخلي في مطار بيروت الدولي مدير قوى الامن الداخلي، الحاج، بشأن الاشخاص الستة. ونقل الحاج هذه المعلومات مباشرة الى المدعي العام القاضي ربيعة قدورة التي اتصلت بالسلطات الاسترالية. وبرأ التحقيق الاسترالي المشتبه بهم الستة من اي تورط في هذه الجريمة، وهو موقف وافقت عليه السلطات اللبنانية المكلفة اجراء التحقيق.

٨٤ — وتشير التسجيلات الى ان السلطات اللبنانية اسندت اشتباهاها الى العوامل التالية:

(أ) ان الاشخاص الستة المعنيين غادروا انطلقوا من مطار بيروت بعد ساعة ونصف الساعة على حصول التفجير.
(ب) لم يكن بحوزة الاشخاص الستة امتعة.

(ج) واحد من الاشخاص الستة يشبه السيد ابو عدس، الذي ظهر في شريط فيديو لمجموعة متطرفة زعمت انها مسؤولة عن التفجير.

٨٥. وقامت السلطات الاسترالية بتحقيق واسع لمساعدة السلطات اللبنانية. وشمل التحقيق رفع حال التأهب في المطارات،

واستجوابات للأشخاص الستة و أعضاء آخرين في المجموعة، مسح للبقايا متفجرات (بما فيها الأشخاص، ومقاعدهم في الطائرة، وامتعتهم)، والتأكد من خلو الطائرة من المتفجرات. وعلى الرغم من أنه أفيد بأن الأشخاص الستة الذين اعتبروا "مشتبه بهم" كانوا من دون امتعة، إلا أنهم كانوا يحملون امتعة. وخضع ٣ من ستة مشبوهين إلى فحص الطب الشرعي.

٨٦. وظهرت اكتشافات التحقيق الاسترالي:

(١) المجموعة كانت مسافرة إلى جدة كجزء من الحج.

(٢) ولم يتم ضبط أي مواد متفجرة مشتركة عضوية أو غير عضوية أو حتى بقايا مواد انفجرت، في أي من العينات التي أخذت.

(٣) لم يكن أي شخص استجوبته السلطات الاسترالية في إطار هذا التحقيق، متورطاً أو على علم بأي تورط في اغتيال الحريري.

٥ – تحقيق اللجنة

نظرة عامة

٨٧ – أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن بدء عمل لجنة تحقيق الأمم المتحدة الدولية المستقلة في ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥. من ١٦ حزيران (يونيو) إلى ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ تم إصدار بيانات ٢٤٤ شاهداً وملاحظات ٢٩٣ محققاً وبيانات ٢٢ مشتبهين. عدد من الأبحاث أجريت وأقيم ٤٥٣ عرضاً لمشاهد الجريمة. ما مجموعه ١٦٧١١ صفحة من الوثائق انتجت. ٣٠ محققاً من ١٧ بلداً مختلفاً شاركوا في تحقيقات اللجنة، فضلاً عن خبراء آخرين.

٨٨ – إن عامل الوقت الذي أتيت اللجنة يجب التأكيد عليه. لقد وضعت اللجنة في العمل بعد ٤ أشهر من إقرار الجريمة. ما يعني أن أجهزة الأمن وشركاءها كان لديهم الوقت الكافي لتدمير الأدلة و/أو يتواطأوا مع بعضهم البعض، والقدرة على إعادة استدعاء الشهود المحتملين تلاشت، والاهمال السابق والاعفان أو فقدان التبصر وتدمير الأدلة قد لا يمكن اعتبار أنها لم تحصل. ٨٩ – بعد شهر على إعلان الأمين العام بدء العمل ركزت اللجنة على وضع المحققين في الوضع الحاضر للتحقيق، بما في ذلك تقييم المعايير المتخذة من قبل السلطات اللبنانية. وقت طويل انقضى في الاطلاع على تحليل المواد التي تسلمتها اللجنة من المدعي العام، وتبع ذلك مقابلات توضيحية مع شهود أساسيين، بناء على مواد من المواضيع التالية:

* إعادة بناء تحركات وأعمال السيد الحريري قبل الانفجار.

* مكتشفات ونتائج نشاطات السلطات اللبنانية التي تمت في مسرح الجريمة والمناطق المجاورة.

* الأدلة التي تم التلاعب بها.

* أعمال الطرقات قبل الانفجار.

* شريط أبو عدس.

* شاحنة المتسويشي.

* جمع وتحليل قوائم الهواتف.

* جمع وتحليل المواد الإعلامية، أشرطة الفيديو والصور المجموعة من مواقع مختلفة لمسرح الجريمة قبل وبعد الانفجار.

* التحويلات المالية.

٩٠ – هذه المعايير قادت إلى شهود جدد. وتم وضع خط ساخن للاستعلامات للعموم بحيث كان بإمكان أي كان الوصول إلى اللجنة بشأن القضية: هذا الإجراء قاد إلى مقابلات جديدة وخطوط جديدة للمتابعة.

٩١ – تصنيف وتنظيم الملفات والأدلة وتوفير عامل الوقت، وتعزيز وتطوير نظام تخزين وتسجيل الأدلة، التي تضمنت آلاف الصفحات من الوثائق والشهادات المكتوبة، وإيضاً عدد كبير من أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية. المسائل القانونية والأبحاث في القانون الجنائي اللبناني والإجراءات لضمان وضع البروتوكول المناسب للأبحاث، الاعتقالات، مقابلة المشتبهين، ووثائق الاتهام. قدمت السلطات اللبنانية مساعدة في هذه المسائل تستوجب الثناء عليها.

٩٢ - الشهر الثاني تميز بتغيير اتجاهات التحقيق والاولويات، بشكل تبع فيه المحققون خيوطاً جديدة واستدعوا شهوداً جدداً بناء على استخلاصاتهم ومعايير سابقة وتحليلات مهنية. لقد اقتربت مصادر مختلفة من اللجنة ومدت المحققين بمعلومات مفيدة. الغالبية العظمى من مسؤولي السلطات اللبنانية الكبار المتورطون تم الاستماع اليهم لتوضيح ما هي مهماتهم في مواقعهم، سلسلة القيادة ودرجة تورطهم، كما القرارات المتخذة (او التي تم تجاهلها). خلال هذه الفترة من الوقت تم تدعيم قاعدة اللجنة وتم مدها ببرامج كومبيوتر، ما جعل قاعدة المعلومات اكثر عملائية.

٩٣ - في الشهر الثالث، اجريت سلسلة من اختبارات مسرح الجريمة بمشاركة فريق خبراء مشترك الماني وبريطاني وياباني في موقع الجريمة وفي مناطق موازية، بما في ذلك قعر البحر الموازي لمسرح الجريمة. والهدف من هذه العملية كان ايجاد دلائل حسية في مسرح الجريمة، بغية اعادة بناء اداة التفجير المستخدمة وللتعرف على شاحنة المتسوبيشي. انجزت المهمة خلال شهر ايلول (سبتمبر).

التخطيط للاغتيال

٩٤ - خلال كل التدابير والجهود التي بذلتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة، لم تظهر اي توجيهات جديدة صارمة او خطوط في ما يتعلق بدافع او سبب اغتيال السيد الحريري، للاضافة الى الذين يمكن ان يكونوا ساهموا في الاحداث خلال النصف الاول من العام ٢٠٠٤ والتي بلغت ذروتها في قرار السيد الحريري التنحي عن رئاسة الوزراء والتبؤ بنتائج الانتخابات العامة في لبنان. المؤشرات القوية حول القضية الاخيرة هي الحملة الانتخابية الضخمة لكثلة المستقبل، ردة فعل السلطات اللبنانية على قضية الزيت، في شباط (فبراير) ٢٠٠٥، حيث تم توقيف الموزعين (من قبل السلطات اللبنانية اثناء توزيع الزيت تلبية لطلب السيد الحريري): واخيرا وليس اخرا، النتائج العملية للانتخابات. وابلغ شهود جدد للجنة، والذين كانوا حذرين في اجراء الاتصالات بالسلطات اللبنانية لعدم الثقة بها، بان عملية اغتيال رئيس الوزراء السابق لم تكن لتتم من دون معرفة السلطات اللبنانية وموافقة سوريا.

٩٥ - ان بنية وتنظيم اجهزة الاستخبارات اللبنانية والسورية في لبنان في الوقت نفسه لحصول الانفجار، بما فيه ذلك بروتوكولات الإخبار، تظهر تأثيراً منتشراً في الحياة اليومية في لبنان. وخير الامثلة على ذلك هي الملفات التي جمعت من قبل مركز الاستخبارات السوري، فيلا جبر، في غابة بولونيا، لبنان ومن خلال المحادثات الهاتفية الملتقطة بين الجنرال رستم غزالة ومسؤول لبناني بارز في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٤ عند الساعة ٩،٤٥ (نبذة):

" - غزالة: اعلم ان الوقت مبكر ولكني فكرت بانه يجب علينا ان نبقىك على اطلاع. ابلغني رئيس الجمهورية في الصباح بان هناك اثنين يحكمان البلد رئيس الوزراء وهو. وقال ان الامور لا يمكنها ان تستمر هكذا. ان رئيس الوزراء يغضبه دائما ونحن نسكته دائما ونصرخ عليه. وقال بوضوح انه لا يمكنه الاستمرار بهذه الطريقة".

(...)

* : هون عليك. هل يمكن ان تشكل حكومة جديدة في هذا الوقت؟

- غزالة: نعم يمكن ان تشكل واحدة. ما هي المشكلة؟ يمكن ان نسمي بطرس حرب.

(...)

غزالة: دعني اقول لك امرا واحدا. دع حركة العمال تخرج الى الشارع في العشرين في سوليدير وقريطم.

* : دعنا ننهي الحديث. هون عليك. يجب ان آخذ في الاعتبار افضل المصالح بالنسبة لسوريا ولبنان.

غزالة: نحن حريصون على مصالح سوريا ولكني الان اتكلم عن رفيع الحريري.

* : اذا، القرار اتخذ.

غزالة: آمل ان اقول لك امرا واحدا. كلما احتجنا للتكلم مع الحريري يجب ان ننزلف له وهو لا يرد علينا دائما.

* : فليذهب الى الجحيم. ولماذا تكثرث به؟

غزالة: لماذا اكثرث به؟ الرئيس لا يطبقه فلماذا انا؟

* : حسنا، فليعفن في الجحيم.

(...)

غزالة: كلا، فليكن هو جذع الشجرة الاضحوكة ويظهر على انه الشخص الذي دمر وارهب البلد بالديون. فلينزل العالم الى الشارع في قريطم وسوليدير، فلتستمر التظاهرات الى ان يرغم بالقوة على التنحي كالكلب.

* : وماذا عن خيار آخر. أرسل له رسالة قائلا: استقل لعنك الله.

غزالة: كلا، لا ترسل له رسالة والا سيقول انهم جبروني على الاستقالة. دع الشارع... تعرف ماذا اقول. والا سيستخدم هذا كورقة صفقة مع الرؤساء الاميركيين والفرنسيين.

* اذا هل نترك الامور للشارع؟

غزالة: هذا افضل.

* : فلننفذ ذلك.

٩٦- قال شاهد سوري الاصل لكنه يعيش في لبنان، والذي زعم بانه عمل لمصلحة اجهزة الاستخبارات السورية في لبنان، انه بعد نحو اسبوعين على تبني مجلس الامن للقرار ١٥٥٩، قرر مسؤولون لبنانيون وسوريون اغتيال رفيق الحريري. وزعم ان مسؤولا امنيا رفيع المستوى ذهب مرات عدة الى سوريا للتخطيط للجريمة، واجرى لقاءات مرة في فندق الميرديان في دمشق ومرات عدة في القصر الجمهوري وفي مكتب مسؤول امني سوري رفيع المستوى، نحو ٧ الى عشرة ايام قبل الاغتيال وضمت مسؤولا امنيا لبنانيا مهما. وكان لدى الشاهد اتصال قريب جدا بالمسؤولين السوريين رفيعي المستوى الموجودين في لبنان.

٩٧- في بداية كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، ابغ واحد من المسؤولين رفيعي المستوى الشاهد بأن رفيق الحريري هو مشكلة كبيرة لسوريا. وبعد نحو شهر، ابغ المسؤول الشاهد بأنه سيحدث قريبا "زلزال" من شأنه ان يعيد كتابة تاريخ لبنان.

٩٨- زار الشاهد قواعد عسكرية سورية عدة في لبنان. وفي احدى القواعد، في حمانا، لاحظ سيارة فان ميتسوبيشي بيضاء اللون، يغطيه قماش ابيض سميك على سطحه. وتمت هذه الملاحظات في ١١ و ١٢ و ١٣ شباط (فبراير) ٢٠٠٥. غادرت الميتسوبيشي القاعدة العسكرية في حمانا في صباح ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥. لقد دخل فان الميتسوبيشي الذي استخدم كحامل متفجرات، لبنان من سوريا عبر الحدود البقاعية من ممر عسكري في ٢١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ عند الساعة ٢٠:١٣ كان يقودها ضابط سوري من وحدة الجيش العاشرة.

٩٩- في ١٣ شباط ٢٠٠٥، الشاهد قال انه قام بجولة في منطقة سان جورج برفقة ضابط سوري كبير، على سبيل المراجعة النهائية لمنطقة العملية التي جرت فيها الاغتيال.

١٠٠- ويقول الشاهد: إن أبو عدس قد صور شريط الفيديو قبل أن يتم قتله فيما بعد في سوريا. وشريط الفيديو أُرسِل إلى بيروت في صبيحة ١٤ شباط ٢٠٠٥ وسُلم إلى جميل السيد. ولكن عناصر مدنيين وآخرين من الأمن العام قاموا بوضعه في مكان في منطقة الحمرا والاتصال بمدير مكتب "الجزيرة" في بيروت السيد غسان بن جدو.

١٠١- اللواء جميل السيد، كان على اتصال دائم بكل من مصطفى حمدان وريمون عازار للتحضير للاغتيال وخصوصاً مع رستم غزالة (ومع السيد أحمد جبريل في لبنان). والعميد حمدان وعازار قدموا تجهيزات لوجستية لدعم العملية، وخصوصاً المال ووسائل الاتصال، السيارات وأجهزة التنصت، الأسلحة، وبطاقات مزورة... وكانوا يعلمون بالجريمة، كما كان على علم بها كل من اللواء علي الحاج وناصر قنديل.

١٠٢- قبل ١٥ دقيقة من الاغتيال، الشاهد كان في مكان قريب من منطقة سان جورج، وتلقى اتصالاً هاتفياً من مسؤول المخابرات السورية، سأل فيه أين أنت الآن، فقال له: في مكان كذا.. فأمره بترك الموقع مباشرة.

١٠٣- الشاهد الآخر قال انه التقى مصطفى حمدان في منتصف شهر اكتوبر ٢٠٠٤، وحمدان قال أمامه كلاماً سلبياً جداً وسيئاً بحق الحريري. وقال تحديداً ان الحريري عميل لإسرائيل. وأضاف: "سنرسله في رحلة طويلة.. باي باي حريري". وبعد

الاغتيال تذكر الشاهد هذا الحوار مع من كان.

١٠٤ – الشاهد الآخر، الذي أصبح مشتبهاً به، زهير ابن محمد سعيد الصديق، أعطى تفاصيل ومعلومات عن المهمة المتعلقة بالجريمة. وتفاصيل عن مهمات كل واحد.

١٠٥ – ثمة نقطة مهمة، قالها الصديق، وهي أن التقارير التي كتبها قنديل ضد الحريري تضمنت اتهامه ومروان حمادة بالإعداد لصدور القرار ١٥٥٩ في سردينيا. اقترح قنديل في نهايتها التخلص من الحريري. وقد كلف قنديل بالقيام بحملة إعلامية وفي الأوساط الدينية لتشويه صورة الحريري. كما شارك حزب "البعث" في لبنان بهذه الحملة بهدف التخلص من الحريري نهائياً ومحوه من الحياة السياسية مقابل إظهار لحدود بصورة وطنية.

١٠٦ – السيد الصديق صرح ان قرار اغتيال السيد الحريري اتخذ في سوريا، بعد اجتماع سري في لبنان بين مسؤولين لبنانيين كبار وضباط سوريين، الذين اوكلت اليهم مهمة التخطيط وتمهيد الطريق امام تنفيذ الاعتداء. هذه الاجتماعات بدأت في تموز (يوليو) ٢٠٠٤ واستمرت حتى كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٤. المسؤولون السوريون السبعة والضباط اللبنانيون الكبار الاربعة ادعي عليهم على انهم متورطون في الجريمة.

١٠٧ – اجتماعات التخطيط بدأت في شقة السيد الصديق في خلدة وجرى نقلها الى شقة في الضاحية، احدى ضواحي بيروت. بعض هؤلاء الأشخاص زاروا المنطقة حول فندق السان جورج تحت ستارات متعددة وفي اوقات مختلفة للتخطيط والتحضير للاغتيال.

١٠٨ – السيد الصديق اعطى معلومات عن المتسوبيشي ذاتها وان السائق المكلف كان عراقيا والذي اوحى اليه ان المستهدف هو رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي (الذي صودف وجوده في بيروت قبل الاغتيال).

١٠٩ – السيد الصديق ابلغ ان الـTNT وبعض المتفجرات الخاصة استخدمت بهدف توجيه الشبهة نحو مجموعات اسلامية، كون هذه المتفجرات استخدمت بالعادة في عمليات في العراق.

١١٠ – ذهب الصديق مع عبد الكريم عباس الى معسكر في الزبداني، وصرح الصديق انه رأى شاحنة المتسوبيشي في هذا المعسكر. كان الميكانيكيون يعملون عليها ويفرغون جوانبها. نزعت الجوانب وكذلك الابواب حيث تم توسيعها وحشو المتفجرات، وكذلك تحت مقعد السائق. لقد رأى في المعسكر شابا كان قادرا على تعريفه بأنه السيد ابو عدس بعد ان شاهد شريط الفيديو على التلفزيون في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

١١١ – في ٣٠ اب (اغسطس) ٢٠٠٥، بعثت اللجنة رسالة رسمية الى سوريا فيها سؤال عن معسكر الزبداني. ارسل الجواب بشكل شخصي الى المفوض في نيويورك، حيث تم تأكيد وجود المعسكر لكن مع نفي ان يكون استخدم لاي سبب اخر غير نشاطات تعليم الاحداث. لكن من خلال معلومات اخرى اعطيت للجنة، كانت دلائل قوية على وجود نشاطات اخرى في المعسكر في الفترة من ٥ الى ٩ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، لتغيير المعالم والاستخدامات داخل الموقع. وبينت صور الاقمار الصناعية وجود جدران عالية وابعار مراقبة في المنطقة.

١١٢ – في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، اجتمع محققو اللجنة مع السيد الصديق. في ٢٧ ايلول (سبتمبر)، السيد صديق اعترف في وثيقة بخط اليد انه شارك في مرحلة التخطيط قبل الاغتيال (في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ٢٠٠٥) وانه كان يعمل سائقا لعدد من المشتبهين المذكورين اعلاه طيلة يوم ١٤ شباط (فبراير).

١١٣ – نتيجة ذلك وفي ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) وبناء على توصية من اللجنة، أصدر المدعي العام اللبناني مذكرة توقيف بحق السيد الصديق فكان ان أوقف في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر).

١١٤ – في المرحلة الحالية من التحقيق، فإن كمية معينة من المعلومات المعطاة من السيد صديق لا يمكن تثبيتها من خلال دليل آخر.

١١٥ – أكدت زوجة السيد صديق ان زوجها التقى خلال الفترة من تموز (يوليو) إلى كانون الأول ٢٠٠٤، مجموعة هائلة من الأشخاص في مناسبات عدة في منزلهم في خلدة، كما في أماكن أخرى، وهو لم يرد ان تكون حاضرة، بما ان هؤلاء

الأشخاص لم يرغبوا بأن يتم التعرف إليهم، كما انها أكدت أيضاً قيام جعفر اليوسف بزيارات إلى منزلهم وبرفقته رجال آخرون لا تعرفهم.

١١٦ - حقيقة ان السيد صديق ورت نفسه في الاغتيال، ما أدى في النهاية إلى توقيفه، تضيف إلى مصداقيته.

١١٧ - شهود آخرون أبلغوا اللجنة بأنه في اليوم السابق على اغتيال السيد الحريري، فإن الحارس القريب للسيد الحريري (السيد يحيى العرب الملقب أبو طارق) عقد اجتماعاً مع اللواء غزالة، وبدا ان السيد العرب اضطرب للغاية بسبب هذا الاجتماع، وبدلاً من ان يبلغ فوراً السيد الحريري، كما هي العادة، فإنه ذهب إلى منزله وأطفأ هاتفه وبقي هناك لساعات عدة، ان الرواية المعطاة من اللواء غزالة عن هذا الاجتماع لا تتطابق مع المعلومات المعطاة من قبل شهود آخرين إلى اللجنة. عناصر أخرى يجب أخذها بالاعتبار

١١٨ - ثمة ظروف أخرى يجب عدم إغفالها في ما يتعلق بمرحلة التخطيط للجريمة، هي اجراءات الرصد المستهدفة للسيد الحريري والمتخذة من قبل قوى الأمن الداخلي والتتصت على هواتف السيد الحريري من قبل الاستخبارات العسكرية (راجع جزء الرصد والتتصت على هواتف السيد الحريري).

١١٩ - أحد الاجراءات الأولى التي قام بها اللواء الحاج بعد تعيينه قائداً لقوى الأمن الداخلي كان تقليص عدد رجال الأمن الرسميين حول السيد الحريري من مستوى ٤٠ عنصراً إلى ثمانية في تشرين الثاني ٢٠٠٤، والسبب الذي أعلن كان رسالة من الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء بأن القانون اللبناني يجب أن يطبق على كل المستويات وفي كل المسائل. ووفقاً لمرسوم (٣٥٠٩ للعام ١٩٩٣) فإن عدد المرافقين الأمنيين لشخص من فئة الحريري يجب أن يكون ثمانية. ولم تكن اللجنة قادرة على التأكد مما إذا تأثر آخرون بالمرسوم نفسه.

١٢٠ - ما زالت هناك بعض النشاطات التي حصلت في شارع ميناء الحصن في بيروت قبل الانفجار، تحتاج إلى المزيد من التحقيق مما قد يؤدي إلى جلاء تفاصيل من مرحلة التخطيط وبالتالي الوصول إلى الجناة.

١٢١ - يظهر التحقيق ان ٨ خطوط هاتفية و٦٠ جهاز هاتف استعملت لتنظيم رصد السيد الحريري ولتنفيذ الاغتيال. وقد وضعت هذه الخطوط في التداول في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٥ في الجزء الشمالي من لبنان، بين تربل والمنية. وقد استخدمت الخطوط من قبل أشخاص لأيام لرصد عادات السيد الحريري في منطقة مدينة بيروت غالباً.

١٢٢ - في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ استخدمت ٦ من الهواتف في المنطقة الممتدة من ساحة البرلمان إلى فندق السان جورج وزقاق البلاط والباشورة، المكالمات حصلت في الساعة الحادية عشرة. لقد غطوا كل الطرقات التي تربط البرلمان بقصر قريطم، ومن الهاتف الذي كان في البرلمان أجريت أربع مكالمات إلى هواتف أخرى عن الساعة الثانية عشرة وثلاث وخمسين دقيقة، وقت مغادرة موكب الحريري ساحة النجمة، وقد أوقف الهاتف منذ الانفجار في الساعة الثانية عشرة وست وخمسين دقيقة. لقد استخدمت الخطوط فقط لإجراء مكالمات في ما بين حاملها خلال كل الفترة من مطلع كانون الثاني (يناير) إلى ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

١٢٣ - أخذاً بالاعتبار كل هذه الظروف، بما في ذلك الحوار الموصوف الذي جرى في ٢٦ آب (أغسطس) ٢٠٠٤، فإن هناك احتمالاً صغيراً بأن طرفاً ثالثاً بإمكانه القيام بإجراءات الرصد والمتابعة ضد السيد الحريري لأكثر من شهر قبل التفجير ويمتلك الموارد والقدرة اللازمة للتكبير والتخطيط وتنفيذ جريمة بهذا الحجم من دون دراية السلطات اللبنانية المختصة. وهذا يشمل تدبير كمية كبيرة من المتفجرات العالية الفعالية والتعامل معها والحفاظ عليها وتدبير شاحنة ميتسوبيتشي (فان) وتجنيد مصادر بشرية مرتبطة بالإضافة إلى قاعدة للتحضيرات اللازمة.

استنتاج:

هناك سبب مرجح للاعتقاد ان قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ما كان ليؤخذ من دون موافقة أعلى مسؤول أمني سوري وما كان ليمضي في تنظيمه أكثر من دون تواطؤ نظرائهم أجهزة الأمن اللبنانية. التتصت على هاتف الحريري

١٢٤ – استناداً إلى شاهد فإن عناصر قوى الأمن الداخلي أمرت بإبقاء السيد الحريري تحت المراقبة (إفادة شاهد) منذ نهاية كانون الثاني (يناير) وبداية شباط ٢٠٠٥. لم يعثر على توثيق لهذا الأمر خلال إجراءات تحقيق لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

١٢٥ – العقيد غسان طفيلي كان مسؤولاً عن الدائرة التقنية في جهاز الاستخبارات العسكرية اللبنانية. وتشمل هذه الدائرة الاتصالات والتنصت على الهاتف. وكانت هذه الدائرة تنتصت على سياسيين وعسكريين وأشخاص مشبوهين. وكان رئيسه رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية اللواء ريمون عازار وكان طفيلي يتلقى أوامره من رئيسه شفويّاً بدلاً من الشكل المكتوب. والعديد من الأشخاص المهمين، مثل رؤساء سابقين ورؤساء وزراء ونواب عرضة للتنصت بشكل دائم. وعلى الرغم من ان السيد الحريري لم يعد رئيساً للوزراء في مطلع ٢٠٠٥ إلا انه كان شخصية سياسية واقتصادية مهمة للغاية في لبنان والشرق الأوسط. ولذا كان عرضة للتنصت دائماً. الدائرة التقنية كانت ترصد المكالمات وتسجلها. وكانت عناصر من الأمن العام اللبناني تدعم وحدة طفيلي. وكانت المحاضر ترفع يومياً إلى اللواء ريمون عازار وقائد الجيش العماد ميشال سليمان كما كان المدير العام للأمن العام جميل السيد يزود بالنتائج. وبحسب إفادة طفيلي فإن اللواء عازار كان يرسل المحاضر إلى الرئيس اللبناني وإلى اللواء غزالة رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان.

١٢٦ – ذكر العقيد طفيلي ان لواء الحرس الجمهوري لديه جهاز للتنصت الداخلي.

استنتاج

من خلال التنصت الدائم على الخطوط الهاتفية للسيد الحريري فإن أجهزة الأمن والاستخبارات السورية واللبنانية كانت على اطلاع على تحركاته و اتصالاته

أعمال على الطريق

١٢٧ – حققت اللجنة أيضاً في ما إذا كانت هناك أعمال حفر في الطريق المواجه لفندق السان جورج في الفترة التي سبقت الاغتيال. كانت هناك ابحاث بأن أعمال طرق غير مألوفة – بما في ذلك مد خطوط وفتحات مجاري – حصلت في الطريق المواجه لفندق السان جورج قبل وقت قصير من الاغتيال، ما يدل ضمناً إلى أن أشخاصاً متورطين في الاغتيال يحتمل ان يكونوا امتلكوا فرصة لوضع قنبلة أو جهاز تفجير عن بعد تحت الأرض وبالتالي التسبب بالانفجار.

١٢٨ – تظهر سجلات البلدية ان الإجازات الأخيرة المنوّهة للعمل في المنطقة قرب مسرح الجريمة مُنحت قبل الانفجار، في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، على سبيل المثال من ٣ الى ٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ منحت مصلحة مياه بيروت إجازة للحفر لمد أنبوب مياه ولحفر الطرق الرئيسية حول فندق السان جورج، ومنحت أوجيرو، شركة الاتصالات، إجازة لمد كابل اتصالات في الفترة ١٣ الى ٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥. مع ذلك فإن بعض الشهود أفاد بأن من الممكن أن أعمال طرق أجريت في المنطقة قرب السان جورج في يوم أقرب الى التفجير، بما في ذلك الليلة التي سبقت التفجير. على سبيل المثال، أفاد سائق تاكسي بأنه أنزل راكبين عند فندق فينيسيا في ١٢ شباط (فبراير) نحو الساعة السادسة والربع صباحاً. وعندما انعطف باتجاه ميناء الحصن لاحظ أن الشارع كان مغلقاً في مواجهة فندق السان جورج مقابل بنك HSBC، وأن بعض أعمال الطرق كان جارياً بما في ذلك فتحاً مجرورين في مواجهة السان جورج حيث كان عمال وعناصر عسكرية موجودين في المكان. شاهد آهر، عامل في المرفأ، أشار الى أنه لدى بدء مد خطوط الهاتف عند المرفأ لم تكن هذه الخطوط قيد الاستعمال كما لم تكن موصولة بسلك خارجي ولم تكن هناك كابلات موصولة للتلفزيون أو الكومبيوترات، شخص آخر أفاد أنه بعد ظهر الأحد، اليوم السابق على الاغتيال، اقترب وزوجته من مكان الانفجار، ورأيا ثلاثة أشخاص يعملون وسط الشارع وينزلون في حفرة في الأرض قرب السان جورج ما بدا أنه فراش قش كما لاحظا شريطين أسودين قطر كل منهما نصف انش يمتدان من الحفرة الى فندق السان جورج. على النقيض، فإن شهوداً آخرين كانوا على يقين من أنه لم تكن هناك أعمال طرق على مدى أيام قبل التفجير.

استنتاج:

ان مسألة ما إذا كان هناك حفر في مواجهة فندق السان جورج تبقى سؤالاً مفتوحاً لم تتمكن اللجنة من حله بما يتجاوز ذكريات شهود معينين وهي ذكريات لم يكن ممكناً التثبت منها بشكل مستقل. إن سجلات البلدية تظهر بوضوح أن أعمال حفر في وقت قريب من الجريمة لم تنفذ بموجب إجازات من المدينة.

تنفيذ التفجير:

١٢٩ — هناك فرع لبنك HSBC قريب من موقع الانفجار، ويشغل البنك نظام مراقبة تلفزيونية أمنية سجل تحركات موكب الحريري قبيل الانفجار لكنه لم يسجل موقع الانفجار نفسه. وفي تدقيق عميق أظهرت التغطية المسجلة شاحنة متسوبيشي (فان) تدخل منطقة الانفجار قبل وقت وجيز من موكب السيد الحريري.

١٣٠ — أظهر التسجيل بوضوح أن المتسوبيشي كانت تتحرك أبداً بنحو ست مرات مما كانت المركبات الأخرى تتحرك على المساحة نفسها في الطريق. إن تحليلاً للتسلسل الزمني أظهر أنه بالنسبة لنحو ٥٠ متراً من الطريق تغطيتها الكاميرا، فإن سيارة عادية تحتاج الى ٣ — ٤ ثواني لقطع المسافة، في حين أن شاحنة كبيرة تحتاج الى ٥ — ٦ ثواني لقطع المسافة. وقد أخذت المتسوبيشي ٢٢ ثانية لقطع المسافة ودخلت المنطقة قبل دقيقة و ٤٩ ثانية من موكب الحريري.

١٣١ — النماذج التي تم جمعها من مسرح الجريمة والفحوصات الشرعية التي أجريت نجحت في تحديد شاحنة المتسوبيشي (الفان). من خلال جزء من كتلة المحرك وجدت ورفعت من مسرح الجريمة، استنتج أن المحرك عائد لمركبة متسوبيشي سرقت في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤ في مدينة ساغاميهارا، اليابان.

١٣٢ — قابلت اللجنة كل الناجين الذين كانوا في موكب الحريري، شهود العيان في الموقع وفي المناطق المجاورة وكذلك اصحاب المحال، الموظفون، الباعة، السكان ... الخ. في المنطقة المجاورة لمسرح الجريمة.

١٣٣ — لم يدل اي من الاشخاص الذين تمت مقابلتهم اي مشاهدات غير عادية عن ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، في ميناء الحصن الشارع المجاور او المناطق المجاورة لم يكن الوضع غير عادي عما يجري في هذه المواقع.

١٣٤ — احد المواضيع الرئيسية للجنة كان تقدير كيف تمت معرفة طريق السيد الحريري وهو عائد الى قصر قريطم من الاجتماع في البرلمان.

١٣٥ — كان معروفاً جيداً ان السيد الحريري سيشارك في اجتماع ما قبل الانتخابات في البرلمان في ذلك الصباح المحدد. كان معروفاً أيضاً جيداً انه سيعود الى قصر قريطم بعد الاجتماع، حيث كان دعا اكثر من ٢٠ شخصاً على الغداء في القصر.

١٣٦ — من ساحة النجمة عودة الى قريطم كان هناك ٣ خيارات للطريق. والقرار في الاختيار يعود الى رئيس الحرس الخاص للسيد الحريري الذي يطلع سيارة مطلع الموكب على التفاصيل، لكن كان وضع التصور صباحاً انه اذا كان الموكب سيعود الى القصر قبل الساعة ١٤، سيختار الطريق البحري. ولو كان الامر غير ذلك، كان سيتم اختيار طريق اخر. غادر الموكب منطقة ساحة النجمة وسار خلال شارع الاحدب وشارع فوش. وعند تقاطع شارع فوش وشارع الميناء تأخر الموكب دقائق عدة بسبب الزحمة. عند التقاطع المذكور استدار الموكب يساراً نحو الطريق البحري باتجاه عين المريسة وفندق السان جورج.

١٣٧ — كان الموكب مشكلاً من ٦ سيارات. السيارة الاولى، تويوتا لاند كروزر، فيها ٤ ضباط من قوى الامن الداخلي، السيارة الثانية مرسيدس ٥٠٠ اس فيها ٣ اشخاص من فريق حماية الحريري الخاص، السيارة الثالثة كانت سيارة مرسيدس مصفحة يقودها السيد الحريري ومعه السيد فليخان. السيارة الرابعة والسيارة الخامسة كانتا من طراز مرسيدس ٥٠٠ اس، كل واحدة منها فيها ٣ اشخاص من فريق حماية الحريري الخاص، السيارة الاخيرة في الموكب كانت شيفروليه مجهزة كسيارة اسعاف وفيها ٣ من افراد طاقم الحريري، اثنان منهم ممرضان. السيارات الثانية والرابعة والخامسة كانت مزودة بأجهزة تشويش التي كانت مشغلة وتعمل.

١٣٨ — عندما كان الموكب يعبر طريق فندق السان جورج في ميناء الحصن، عند الساعة ١٢,٥٦ حدث انفجار هائل، الذي تسبب بمقتل السيد الحريري و ٢١ آخرين. بالاضافة الى ٢٢٠ شخصاً اصيبوا بجروح وتسبب بدمار وخراب في الابنية

والسيارات. السيد الحريري نقل الى مستشفى الجامعة الاميركية، حيث تم التعرف على جثمانه وسبب وفاته الذي اعلن انه كان فوراً ونتج عن جرح في الدماغ تسبب في سكتة قلبية.

١٣٩ – لم يتم التعرف الى سيارة اوبل لاحقت الموكب من ساحة النجمة الى تقاطع شارع فوش والوتوستراد البحري. يجب ملاحظة ان الموكب تأخر على تقاطع ولوقت قصير سار بعكس اتجاه السير على طريق ذي اتجاه واحد. لم تستطع اللجنة معرفة سبب التأخير على التقاطع.

١٤٠ – خلاص تقرير فيتزجيرالد الى ان السيد الحريري خلال الاشهر الثلاثة السابقة للتفجير كان يأخذ الطريق البحري في مناسبات مختلفة ولكن يجب التذكر انه لم يكن يظهر علناً في بيروت في الفترة نفسها سوى لأقل من عشر دقائق.

١٤١ – اللجنة لم تجد اي مؤشر على انه كان هناك تسريبات او متآمرون من داخل فريق الحريري، لكن اللجنة حددت ان الحريري كان تحت المراقبة على الاقل قبل شهر من التفجير، من جانب اشخاص يخططون للجريمة (انظر التحليل في القسم الوارد انفا).

١٤٢ – الضعف في الاجراءات التي اتخذت في البداية من جانب السلطات اللبنانية والتلاعب بالادلة خلال الكشوف الاولى على مسرح الجريمة عملت ضد تحديد نوع المتفجرات المستخدمة. العينات الاولى التي جمعت من الرواسب اعطت اختباراتها التي جرت بشكل بسيط مؤشرات على انها "تي ان تي" ولكن لم تجر فحوصات مخبرية اوسع للعينات. ذلك اعاق التحقيق، بما انه من المستحيل تقني مصدر المتفجرات، الامر الذي يمكن ان يقود في النهاية الى المنفذين.

١٤٣ – بالإضافة الى ذلك، ضبطت افلام من اجهزة تصوير امنية للمصرف البريطاني، هذا الاهمال كان يمكن ان يكون قد قاد الى فقدان دليل مهم.

استنتاج

كان من الصعب على الافراد خارج الدائرة الضيقة حول الحريري ان يتوقعوا الطريق التي سيسلكها موكبه في ١٤ شباط ٢٠٠٥. شاحنة "الميتسوبيشي كانتر" التي ظهرت في شريط البنك البريطاني هي التي كانت تحمل المتفجرات. اهمال السلطات اللبنانية في اتخاذ اجراءات التحقيق الملائمة ومسح احترافي كامل لمسرح الجريمة بعد التفجير مباشرة جعل من الصعب حل مسائل رئيسية تتعلق بتنفيذ التفجير، مثل نوع المتفجرات المستخدمة، او قد يكون قد تسبب في فقدان دليل مهم مثل اشرطة فيديو امنية مفيدة.

استخدام بطاقات الهاتف المدفوعة سلفاً

١٤٤ – التحقيقات من جانب قوى الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية قادت الى ست بطاقات مدفوعة سلفاً، والتي اثبتت السجلات الهاتفية انها كانت محورية في التخطيط للاغتيال. بدءاً من الساعة ١١ قبل الظهر في ١٤ شباط ٢٠٠٥، اظهرت سجلات مواقع الهاتف الخليوي ان هواتف خلوية تستخدم هذه البطاقات الست حدد موقعها المنطقة الممتدة من ساحة النجمة الى شارع فندق سان جورج، على شعاع بضع بنايات، وقد اجري عدد كبير من الاتصالات بين هذه الهواتف فقط. وكانت هذه الهواتف موضوعة في مناطق بحيث تغطي كل الطرق التي تربط البرلمان بقصر قريطم. وظهرت سجلات المواقع الخليوية ان هذه الهواتف وضعت لتغطي اي طريق كان يمكن ان يسلكه الحريري في ذلك اليوم. واحد من هذه الهواتف الذي حدد موقعه قرب البرلمان اجريت عبره اربع مكالمات مع الهواتف الاخرى في الساعة ١٢,٥٣ الوقت المحدد الذي غادر فيه موكب الحريري ساحة النجمة في ١٤ شباط، قبل دقائق قليلة من التفجير. وقد عطلت هذه الخطوط الستة بعد التفجير.

١٤٥ – اظهر تحقيق اضافي ان هذه الخطوط الستة – مع اثنين اخرين – وضعت في التداول في الرابع من كانون الثاني ٢٠٠٥ بعد ان شغلها طلب الرقم ١٤٥٦. شغلت الخطوط هذه كلها في وقت واحد. وكلها تم تشغيلها في المكان نفسه في الشمال بين تربل والمنية. ومنذ ان تم شراؤها في مطلع كانون الثاني ٢٠٠٥، وحتى وقت التفجير، لم تجر هذه الخطوط اتصالات سوى ببعضها البعض. في تلك الفترة، حتى الاغتيال، بدا ان هناك علاقة بين مواقعها وحركة الحريري، ما يفترض انها قد تكون استخدمت لتتبع حركة الحريري في تلك الفترة.

١٤٦ – اللجنة، بالتنسيق مع السلطات اللبنانية، واصلت التحقيق في مصدر تلك الخطوط. الخطوط الستة جاءت مع اربعة اخرى، من شركة "باور غروب"، وهو مخزن يملكه عضو نشط في الاحباش تربطه علاقات طيبة بالشيخ احمد عبد العال. وبحسب سجلات الشركة الخطوط سلمت الى فرع طرابلس التابع للمخزن.

وافاد احد الموظفين في فرع طرابلس انه في ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٤، تلقى اتصالا من رائد فخر الدين، وهو رجل اعمال ومستشار لرئيس الوزراء السابق عمر كرامي. اراد رائد فخر الدين شراء عشرة خطوط هاتفية مدفوعة سلفا بصورة عاجلة. ولاحظ الموظف ان الطلب نفسه كان غير معتاد لان رائد لا يشتري عادة خطوطا من مخزن طرابلس وليس لديه علاقة تجارية مع مخزن طرابلس بخلاف شراء اجهزة. لكن عشر بطاقات تحمل هذه الخطوط المحددة تم تحديد موقعها وارسل رائد فخر الدين احد الاشخاص لاختذ البطاقات التي تحمل هذه الخطوط من مخزن طرابلس.

وافاد هذا الشخص اللجنة انه دفع ٧٠٠ دولار نقدا في مخزن طرابلس لشراء هذه البطاقات وسلمها الى فخر الدين. ولم تلب الشروط القانونية لشراء الخطوط في ذلك اليوم، الا بعد اسبوعين من شراء الخطوط في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٥. وتبين ان البطاقات التعريفية التي قدمها رائد كانت مزيفة. وفي ١٤ ايلول ٢٠٠٥، اوقفت قوى الامن الداخلي رائد فخر الدين مع اخرين متورطين في نقل وبيع هذه البطاقات. رائد فخر الدين استجوب من قبل اللجنة. وفي ذلك الاستجواب، بينما اعترف بشراء الخطوط، نفى فخر الدين اي معرفة باستخدام هذه الخطوط في عملية اغتيال الحريري.

١٤٧ – من بين الخطوط العشرة التي استخدمت بهذه البطاقات الخلية العشر، تم تقفي خمس بطاقات الى مخزن في طرابلس. إستنتاج

التحقيق حول خطوط الخلي المدفوعة مسبقا احد اهم الدلائل في هذا التحقيق لجهة من كان في الواقع على الارض ينفذ الاغتيال. هذا خط في التحقيق يحتاج الى متابعة حثيثة.

اجهزة التشويش

١٤٨ – موكب الحريري يتضمن ٣ سيارات مجهزة باجهزة تشويش، مصممة للتشويش على اشارات التحكم عن بعد (روموت كونترول) للمتفجرات المحضرة.

١٤٩ – على الرغم من ان لجنة التحقيق تلقت معلومات من مصدر مفادها ان اجهزة التشويش في موكب الحريري كان متلاعب بها قبل الانفجار، فإن اللجنة لم تكن قادرة على التعاطي مع هذه المعلومات. في الحقيقة، كل الدلائل المتوافرة تشير الى ان اجهزة التشويش كانت تعمل وفي وضع مناسب للعمل في وقت الاغتيال. والمسؤولون عن ادارة اجهزة التشويش صرحوا بأنهم كانوا يقومون بفحص تفصيلي للاجهزة كل ٣ اشهر، وان اخر فحص جرى في كانون الثاني ٢٠٠٥ ولم تلاحظ اي مشاكل. وكذلك فإن اجهزة التشويش تم فحصها من قبل اعضاء فريق الحريري الامني بشكل تفصيلي قبل يومين من الانفجار حيث كانت في وضع جيد. من اجهزة التشويش الثلاث كان واحد منها مدمرا بالكامل بالانفجار، الاخر كان محترقا لكن جرى إصلاحه واحتفظ به كدليل، والثالث كان لا يزال يعمل، وبعد اخضاعه للفحص وجد انه يعمل بشكل مناسب. كذلك فإن تقرير فريق اخصائيي المتفجرات الالماني حول الجهازين اللذين احتفظ بهما كدليلين اكد انهما كانا يعملان. اخيرا فإن شركتي الخلي MTC TOUCH و ALFA افادتنا انه جرى التشويش على شبكتهما في ١٤ شباط من نحو الساعة ١٢ حتى الساعة ١٣ بين ساحة النجمة وفندق السان جورج. اعادت لجنة التحقيق بناء الحدث في ١٩ اب (اغسطس) بالتعاون مع MTC و ALFA، من خلال تسيير ٣ مركبات مشابهة للتي كانت في موكب الحريري ومجهزة بأجهزة التشويش نفسها، على الطريق ذاته التي سار فيها الموكب من ساحة النجمة الى فندق السان جورج. اعادة بناء الحدث هذه انتجت نتائج مشابهة للتشويش المؤقت للاتصالات الذي حدث في ١٤ شباط (فبراير)، حتى اخذ بالاعتبار العناصر الاخرى التي قد تؤثر على الاتصالات في المنطقة. لذلك، يمكن التصور انه على الاقل واحد من اجهزة التشويش الثلاث كان جاهزا للعمل ويعمل وقت الانفجار.

١٥٠ – على الرغم من ان واحدا من اجهزة التشويش كان يعمل، فإن المحققين اقتنعوا انه هناك اساليب للتغلب على اجهزة

التشويش. هناك احتمالات مختلفة تتضمن التفجير الانتحاري، تفجير لاسلكي باستخدام ترددات مختلفة، تفجير لاسلكي باستخدام أجهزة التشويش نفسها، تفجير لاسلكي باستخدام هاتف الثريا الذي يعمل بالقمر الصناعي، وهي الشركة الوحيدة المسموح لها بالعمل على الأراضي اللبنانية باستخدام موصلات الأقمار الصناعية، تفجير سلكي باستخدام سلك TNT أو تفجير سلكي باستخدام نوع آخر من توصيلات الأسلاك مثل خطوط الهاتف كسلك توصيل. مع من أن اللجنة بناء على تحقيقها حتى الآن، بالتحديد، نتائج فحوصات الفريق الألماني في مسرح الجريمة، أنه محتمل أن مفجرا انتحاريا تسبب بالانفجار، فإن الاحتمالات الأخرى تحتاج إلى تحقيق أبعده، لمعرفة ما إذا كانت كافية وحدها أو بالارتباط مع التفجير الانتحاري.

استنتاج

يبدو أن أجهزة التشويش في موكب الحريري كانت جاهزة للعمل وتعمل في ١٤ شباط (فبراير) وقت الانفجار. تحقيق إضافي يمكن أن يقدم معلومات عن وحدات التفجير المستخدمة.

التدخل في الاتصالات في وسط بيروت

١٥١- تلقت لجنة تحقيق الأمم المتحدة المستقلة معلومات عن أنه كان هناك تدخل في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ من الساعة ٩ إلى الساعة ١٤ من هوائي اتصالات يغطي منطقة رياض الصلح، التي تتضمن منطقة مسرح الجريمة. هذه المعلومات جرى التحقق منها مع وزارة الاتصالات. تم التأكد من هذه المعلومات من خلال معلومات قدمتها شركة MTC TOUCH. بناء على ذلك فإن مستخدمي الهواتف الخلوية في منطقة مسرح الجريمة قد لا يكونون استخدموا هذا الهوائي المحدد وجرى تحويلهم إلى هوائي آخر. لم يتم العثور على دليل إلى الآن يمكن أن يشير بوضوح إلى تلاعب داخلي في MTC TOUCH، علما أن هذا التلاعب لم يجر استبعاده كلياً إلى الآن. يبقى احتمال مواز أن شخصا من الخارج، منظمة إجرامية، شركة أو سلطة قد تكون قادرة على تدخل كهذا، على سبيل المثال من خلال تجهيزات هاتفية. إضافة إلى ذلك، فإن ارتباطا مباشرا بين هذه التدخلات والاعتقال لا يمكن استبعاده.

استنتاج

يظهر أنه كان هناك تداخل مع هوائي اتصالات في منطقة مسرح الجريمة خلال وقت الجريمة. هذا خط في التحقيق يجب أن يتابع بشكل حثيث.

مسرح الجريمة

١٥٢- استنتاج لجنة التحقيق، أن السلطات اللبنانية لم تجر فحصا جديا لمسرح الجريمة. وبما أن هذا يعتبر أساسا لاي تحقيق جرمي، فإن اللجنة تعتقد أنه من الضروري البحث عن مساعدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لخبراء آخرين ليحددوا مبدئيا، بين أشياء أخرى، ما إذا كان الانفجار حدث تحت الأرض أو فوقها.

الفريق القضائي الألماني

١٥٣- في ٦ تموز (يوليو) ٢٠٠٥، الفريق القضائي الألماني، يتضمن ٤ خبراء في الطب الشرعي، قدم تقريره للجنة تحقيق الأمم المتحدة المستقلة (٢). الخبراء، وفي أكثر الفقرات أهمية، استخلصوا:

"أن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء السويسريين والاستخلاصات يمكن أسنادها بشكل كامل. عبر توزيع أجزاء شاحنة المتسويشي، يمكن افتراض أن الشاحنة لعبت دورا أساسيا في العملية ويمكن أن تكون استخدمت كحامل للقنبلة.

بعد تقييم كل الحقائق والتقدير أن الانفجار فوق الأرض هو الامكانية الأكثر ملاءمة. إذا افترضنا أن انفجارا كهذا، فإن كمية المتفجرات يجب أن تكون نحو ١٠٠٠ كغ. متفجرات عالية الشدة استخدمت. فحص عينة من جدار الشاحنة أظهر أن مادة TNT هي المستخدمة. لكن هذه النتيجة لم يتم التوصل إليها بحضور خبراء لجنة تقصي الحقائق التابع للأمم المتحدة، ولذلك يجب النظر إليها كنتيجة أولية وليس نهائية. خلال عملنا في موقع الحادث لم يكن باستطاعتنا تحري أي إشارات بالنسبة لنوع جهاز التفجير الذي استخدم.

فريق الأدلة الجنائية الهولندي

١٥٤ - بين ١٢ آب/اغسطس و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تفحص فريق أدلة جنائية هولندي موقع الجريمة ومحيطها ذي الصلة. تضمن الفريق سبعة خبراء متخصصين في الأدلة الجنائية الخاصة بالتحقيق بعد الانفجار. وكان غرض التحقيق الجنائي في موقع الانفجار هو العثور على أدلة مادية لتكوين القنبلة المعدة محلياً، التي سببت الانفجار. وتفحص موقع الجريمة بعد مرور نحو نصف سنة على حدوثها امر غير مألوف. وفوق هذا، كان معلوماً أن موقع الجريمة عُثب به عدة مرات. وهذا يضعف كثيراً قوة الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الموقع الذي وجدت فيه الأدلة. ولا يمكن ان نستبعد أبداً ان المواد في موقع الجريمة، قد عبث بها أحدهم، أو وُضعت عمداً هناك. وبغض النظر، كان ثمة احساس بضرورة اجراء مسح جنائي شامل للموقع، لا سيما لاحتمال ان بعض الأمكنة في موقع الجريمة لم تتلوث، مثل الطوابق العليا في بيبيلوس وفندق "سان جورج". وقد ضرب النطاق من حول موقع الجريمة في ١٥/شباط/فبراير ٢٠٠٥، حسبما تقول قوى الأمن الداخلي، وأقيمت عليه الحراسة ٢٤ ساعة في اليوم سبعة أيام في الأسبوع منذ ذلك اليوم.

١ - ساعد كثير من الناس الفريق الهولندي في التحقيق في موقع الجريمة، منهم ضباط الأدلة الجنائية في قوى الأمن الداخلي، وفريق غطاسين بريطانيين، وخبير متفجرات فرنسي، وعالم أدلة جنائية من شمال ايرلندا، ومهندس كهربائي ألماني متخصص في اجهزة التشويش، وفريق خبراء يابانيين في التحقيق في مواقع الجرائم، وخبير سيارات ألماني، وخبير سيارات هولندي وعدد من الخبراء اللبنانيين.

١٥٦ - سلّم الى اللجنة تقرير متماسك وشامل عن الخلاصة والنتائج المستقاة من التحقيق في موقع الجريمة. والتقرير في ٨٧ صفحة وقد تضمن في خلاصته اربع نقاط أساسية:

١ - انفجار مواد شديدة الانفجار

يثبت الضرر الذي لحق بالمباني والسيارات وأعمدة الانارة المحيطة بالمكان والأشياء الأخرى القريبة من الانفجار ان مقداراً كبيراً من المتفجرات استخدم في التفجير عند الجانب الأيسر امام المدخل الاساسي في فندق "سان جورج"، في شارع ميناء الحصن. وأشعل الانفجار النار في عدد من السيارات على مسافة بين ٢٠ و ٣٠ متراً من مركز الانفجار. ومن خريطة الانفجار يبدو واضحاً انه كان ناتجاً من مواد شديدة الانفجار.

٢ - شاحنة متسوبيشي الصغيرة

طبقاً للأدلة المادية التي جمعت والبقايا البشرية التي تعرّف اليها خبير الأدلة الجنائية اللبناني، وشريط مصرف "اتش.اس.بي.سي" والضرر اللاحق بالسيارات التي كانت متوقفة في الشارع، يرجح ان التفجير حدث بواسطة شاحنة متسوبيشي صغيرة كانت محملة القنبلة المصنوعة محلياً، ففجرت لدى مرور سيارات موكب الحريري الست. وقد وجد رقم محرك هذه الشاحنة بين الركاب في ساحة الجريمة. وأرشد رقم المحرك هذا الى رقم تسجيل السيارة وسنة صنعها. ولم يُعثَر على بقايا من القنبلة المصنوعة محلياً بين الركاب، سوى قطع شاحنة متسوبيشي الصغيرة التي وضعت فيها القنبلة المصنوعة محلياً. وكان هذا متوقفاً بسبب قوة الانفجار وحجم المتفجرات المستخدمة. ووُجدت بعض قطع متضررة من دارة كهربائية قد تكون استخدمت في التفجير. لكن لا بد اولاً من ان يتفحص خبراء الكترول بقايا هذه الدارة، التي قد تتم عن وجه استخدامها.

٣ - موضع سيارات الموكب والسيارة المفخخة

حين فجرت الشحنة الناسفة كانت شاحنة متسوبيشي الصغيرة متوقفة تقريباً في صف السيارات الأخرى المتوقفة على الشارع امام فندق "سان جورج"، ومقدمها مواجه للغرب. ولم تكن متوقفة باصطفاف تام مع بقية السيارات، استناداً إلى اتجاه قوة الانفجار إلى سيارة فورد الحمراء التي كانت على الأرجح متوقفة مباشرة أمام الشاحنة متسوبيشي. وقد أصيبت سيارة فورد هذه بأشد الضرر من يسار الخلف. وهذا يعني أن الشاحنة الصغيرة لم تكن متوقفة باصطفاف تام مع السيارة الحمراء فورد.

وبين سيارات الموكب الست كانت السيارة السوداء مرسيدس، ورقمها ٤٠٤ هي الأقرب إلى مركز الانفجار، حين فجرت

الشحنة الناسفة، وكانت اتجاه قوة الانفجار نحو هذه السيارة من الجانب الأيمن. وهذا يعني على الأرجح انها كانت بجانب الشاحنة ميتسوبيشي. ومن ملامح الضرر يمكن القول إن السيارات حاملة الأرقام ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣، وكان في الأخيرة السيدان الحريري وفليحان، كانت قد مرت لتوهما بجانب الشاحنة ميتسوبيشي حين حدث الانفجار. ووقع أشد الضرر بالسيارتين ٤٠٥ و ٤٠٦ في الجانب الأمامي الأيمن، أي انهما لم تكونا قد تجاوزتا الشاحنة ميتسوبيشي بعد، حين حدث الانفجار.

٤ - جهاز تفجير القنبلة المصنوعة محلياً

تدل الأدلة المادية في هذا التقرير والعثور على أشلاء بشرية صغيرة لشخص غير معروف، وعدم العثور على أشلاء كبيرة مثل السيقان أو الأرجل أو الكف أن تشغيل العبوة الناسفة تولاها انتحاري.

وثمة احتمال آخر أضعف بقليل، وهو التفجير من بعد. إلا أن أي أثر لجهاز التفجير من بعد، لم يعثر عليه في موقع الجريمة.

فريق الأدلة الجنائية البريطاني

١٥٧ - في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سلم فريق الأدلة الجنائية البريطاني تقريره إلى اللجنة. وكان الفريق مؤلفاً من سبعة أشخاص. وكان غرضه فحص قاع البحر ومرقأ السفن السياحية المجاور لموقع الجريمة. وفيما كان الفريق يقوم بمهمته، عاونه غطاسون لبنانيون من فريق الإطفاء والإنقاذ في الدفاع المدني. وجمعت ٤٠ قطعة في هذا المسح البحري، ومعظمها ركام سيارات.

فريق الأدلة الجنائية الياباني

١٥٨ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سلم فريق الأدلة الجنائية الياباني تقريره، وكان مؤلفاً من ثلاثة خبراء أدلة جنائية يرافقهم مترجم. وكان غرض الفريق التعرف على شاحنة ميتسوبيشي الصغيرة.

١٥٩ - تفحص الفريق الياباني كل الأدلة المجموعة من موقع الجريمة وأحصى ٦٩ قطعة يشتبه في أنها قطع من الشاحنة المذكورة، من هذه ٤٤ قطعة تأكد أنها قطع شاحنة ميتسوبيشي صغيرة، من صنع شركة "ميتسوبيشي فيزو" في اليابان.

١٦٠ - عرفت أخيراً الشاحنة الصغيرة ميتسوبيشي. فقد سُرقَت من مدينة ساغامهارا في اليابان، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

خبراء القنابل المصنوعة محلياً الأيرلنديون والفرنسيون

١٦١ - وافق الخبراء على ما جاء في تقرير خبراء الأدلة الجنائية الهولنديين.

الخلاصة:

حدث الانفجار الذي قتل السيد الحريري و ٢٢ آخرين فوق سطح الأرض، ولهذا الغرض استُخدم ما لا يقل عن ١٠٠٠ كيلوغرام من المتفجرات العسكرية.

بعد الجريمة: التحليل والتقييم

١٦٢ - بذلت اللجنة جهوداً مكثفة لوضع خريطة تحرك السيد الحريري وما فعل قبل الانفجار، وكذلك التحركات والأفعال الأخرى، من أجل اكتشاف الحافز والأسباب التي أدت إلى هذه الجريمة.

١٦٣ - عُقدت لقاءات مع أقاربه ومعاونيه وأصدقائه والعاملين معه وزملائه، ولم يفض أي من هذه الجهود إلا إلى الوقائع التي مهدت لاستقالة السيد الحريري من رئاسة الحكومة.

١٦٤ - لقد عززت هذه المعلومات صورة علاقة التوتر بين السيد الحريري من جهة والرئيس لحود والسلطات السورية من جهة أخرى. وأضيف دليل من محادثة الهاتف بين اللواء غزالة ومسؤول لبناني كبير في ١٩ تموز ٢٠٠٤؛ الحوار بين الرئيس الأسد والسيد الحريري في ٢٦ آب ٢٠٠٤، في سوريا، التوجه إلى السيد الحريري عن طريق يحيى العرب، وسام الحسن وسليم دياب في تشرين الأول - تشرين الثاني ٢٠٠٤ لزيادة الأمن حوله بسبب التوتر وردّ الحريري "بأنهم لا يجروون على المسّ بي"؛ اللقاء بين الجنرال غزالة ويحيى العرب في ١٣ شباط ٢٠٠٥، وردّ السلطات اللبنانية على توزيع زيت زيتون خلال شباط ٢٠٠٥.

١٦٥ - كل اللاعبين الرئيسيين بين السلطات اللبنانية المتنافسة جرى استجوابهم، وكذلك الخبراء المنخرطين في الاجراءات الأولية للتحقيق، التحقيق المبكر أظهر ان أحداً لم يقل انه كان لديه أي مؤشر مهما كان صغيراً عن ان شيئاً ما يجري حول السيد الحريري يمكن ان يهدد حياته. الجهود التي قامت بها اللجنة خلال فترة محدودة من الوقت وصلت إلى استنتاج على طرف نقيض من ذلك. كانت هناك اشارات تحذير عديدة تتعلق بالسيد الحريري في محيطه المباشر بعد ما حصل في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤، خصوصاً عندما يأتي الأمر إلى سياق تجارب لبنانية سابقة لهجمات تستهدف أفراداً من خلال متفجرات.

١٦٦ - في ٣٠ آب ٢٠٠٥، أوقفت السلطات اللبنانية واحتجزت أربعة مسؤولين رفيعي المستوى في الجهاز الأمني والاستخباري اللبناني، بعد مذكرات اعتقال أصدرها المدعي العام اللبناني بالاستناد إلى توصيات من لجنة التحقيق الدولية بأن هناك سبباً يستدعي توقيفهم واحتجازهم بالتأمر على القتل في ما يتعلق باغتيال الحريري. الأشخاص الموقوفون هم المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد والمدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج والمدير السابق للاستخبارات العسكرية العميد ريمون عازار ورئيس الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان.

١٦٧ - الأربعة استجوبوا من قبل لجنة التحقيق بحضور محامين، واصل كل منهم نفي أي تورط في تخطيط أو تنفيذ اغتيال الحريري، أو أي علم مسبق بمثل هذه المؤامرة، أو القيام أو إصدار الأمر بالقيام بأعمال مخصصة لعاقة التحقيق بعد ذلك.

١٦٨ - كما في أي تحقيق، كانت نقاط الانطلاق بالنسبة للجنة التحقيق هي ضحايا الجريمة، مسرح الجريمة والشهود، بالإضافة إلى ذلك ركزت اللجنة على خمسة تحقيقات فرعية.

١- أحمد ابو عدس

١٦٩- ان تحقيق لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن السيد أحمد ابو عدس أوصل الى التركيز على السعي الى تحديد أماكن وجود السيد أبو عدس وتقويم إمكان ان يكون السيد ابو عدس هو فعلا المفجر الانتحاري مثلما زُعم. ١٧٠- لم تتمكن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة من مقابلة والد السيد أبو عدس، الذي كان قد خضع لاستجواب من قبل السلطات اللبنانية في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، لأنه كان قد توفي في ٧ آذار (مارس) بعد فترة قصيرة من استدعائه للمثول امام قاضي التحقيق.

١٧١- والدة السيد ابو عدس، نهاد موسى، خضعت للاستجواب من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في ٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٥، وهي كانت قد خضعت قبلا للاستجواب اربع مرات على الاقل من قبل السلطات اللبنانية، المرة الاولى في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥. لقد احتجزت هي ووالد السيد ابو عدس، تيسير موسى، بشكل غير شرعي لنحو ١٠ ايام. وهي أفادت بانها أبلغت السلطات اللبنانية التالي: اختلف السيد ابو عدس في ١٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ ولم تسمع عنه شيئاً منذ ذلك الحين. ووفقا لما قالتها، فان السيد ابو عدس أوضح لها في مطلع كانون الثاني (يناير) انه التقى شخصا تعرفه هي فقط باسم "محمد" وهو يريد التحول من المسيحية الى الاسلام، وان السيد ابو عدس كان يساعده في ذلك. وأشار السيد ابو عدس الى محمد كان يبدو غنيا وانه قد يغيب احيانا لمدة اسبوع او ما يقارب ذلك. وبعد إحدى غيباته، عشية السبت في ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، اتصل محمد على رقم المنزل. أخبر محمد السيد ابو عدس بانه سيأتي لاصطحاب السيد ابو عدس في الصباح التالي وبانه يحضر له مفاجأة. غادر السيد ابو عدس مع محمد في الصباح التالي واعداً بانه قد يغيب لساعات قليلة، بما انها كانت قد طلبت منه مساعدتها في تنظيف سجادة كبيرة. لم يعد السيد ابو عدس أبداً. صباح الاثنين تلقت والدة السيد ابو عدس اتصالاً من شخص قال لها بالا تعلق بشأن أحمد باعتبار انه في طرابلس حيث تعطلت سيارتهم وهم في انتظار تصليحها. خمنت السيدة موسى ان هذا الشخص هو ذاته المدعو "محمد" الذي تحدثت معه عبر الهاتف قبل يومين. طلبت التحدث الى ابنها، لكن قيل لها ان ابنها ينتظر في منزل حيث لا هاتف وان المتصل يتحدث من كراج تصليح السيارة. قال المتصل للسيدة موسى ان ابنها سيعود في الوقت لمساعدتها في تنظيف السجادة. وعند الساعة التاسعة، في اليوم نفسه، تلقت اتصالاً آخر من الشخص المدعو "محمد" الذي قال انهم لم يتعرضوا لحادث وان السيارة لم تتعطل. ومضى المتصل للقول ان

السيد ابو عدس اراد الذهاب الى العراق وانه لن يعود. وعندما أعربت السيدة موسى عن دهشتها وقالت ان السيد ابو عدس لم يذكر لها ابدا أي اهتمام كهذا من قبل، قال المتصل انه سيحاول الحصول لها على رقم هاتف السيد ابو عدس بحيث يمكنها محاولة تغيير رأيه. وانهى المتصل المكالمة ولم يتصل بعد ذلك ابدا. قامت العائلة بالابلاغ عن مفقود لدى قوى الأمن الداخلي في ١٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥.

١٧٢- في مقابلة تالية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، أضافت السيدة موسى ان أفضل صديق للسيد ابو عدس رجل اسمه زياد رمضان وكانت قد التقته باعتباره موظفا في شركة كومبيوتر قبل نحو سنتين. الاتصال الاخير لها بالسيد رمضان كان بعد ايام عدة من اختفاء ابنها وهو سألها ما اذا كان لديها أي خبر عن ابنها. في المقابلات مع السلطات اللبنانية أكدت السيدة موسى بان ابنها لا يمتلك رخصة سواقة وبانهم لا يمتلكون خط انترنت في منزلهم.

١٧٣- ان لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة لم تتمكن من تحديد مكان زياد رمضان لاستجوابه. فبعد استجوابه من قبل السلطات اللبنانية في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، يبدو ان السيد رمضان عاد الى سوريا مع عائلته. وفي المقابلة مع السلطات اللبنانية صرح السيد رمضان بانه عرف السيد ابو عدس لنحو سنتين باعتبار انهما عملا في الشركة نفسها لمدة شهرين. والمرة الاخيرة التي رأى فيها السيد رمضان ابو عدس كانت يوم الخميس او الجمعة السابق على اختفائه عندما ناقشه ابو عدس بشأن تصاميم أغلفة كتب في عمله الجديد.

١٧٤- هناك شخص لم تتمكن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ولا السلطات اللبنانية من مقابلته حتى الآن يدعى خالد مدحت طه، وهو زميل من مئتين آخر، وله أهمية مميزة استنادا الى سجلات السفر المسنودة اليه والى بعض الصدف غير العادية. السيد طه التقى السيد ابو عدس عندما كانا طالبين في الجامعة العربية حيث كانا يلتقيان عادة في مسجد الجامعة. ووفقا لسجلات السفر، فان السيد طه غادر عبر مطار بيروت الدولي الى الامارات العربية المتحدة في ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ وعاد الى بيروت في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٣. السجل التالي له يظهر انه دخل الى لبنان آتيا من سوريا برا في ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، في اليوم السابق على اختفاء ابو عدس. في اليوم التالي غادر السيد طه لبنان الى سوريا برا. لا تظهر السجلات مغادرة لبنان قبل ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ ما يشير الى انه دخل سوريا قبل ذلك التاريخ بشكل غير شرعي. إن تحقيقا أبعد كشف ان ثلاثة من عناوين الـ LIAM-E للسيد طه كانت تمر عبر سوريا والرابع عبر لبنان نفسه فيما كان يزعم انه في تركيا. أكثر من ذلك، فان موعد مغادرته الى سوريا من لبنان - في ١٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ - هو نفسه موعد اختفاء السيد ابو عدس. أكثر من ذلك، اشارت السلطات اللبنانية في تقريرها الى انه لم يعتقل ابدا لدخوله غير الشرعي الواضح الى سوريا قبل ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ حتى لدى عودته الى سوريا في ١٦ كانون الثاني (يناير)، وهذا حدث غير عادي، ما يشير الى مغادرته ودخوله في اليوم التالي قد سهلا من قبل شخص ما. لقد اتصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أخيرا بالسلطات السورية لتزويد اللجنة بمعلومات مفصلة عن خالد طه، خصوصا سجلات سفره الى سوريا ومنها.

١٧٥- كما أشير قبلا، فان الاستجوابات اللبنانية شملت، في سياق التحقيق، أصدقاء السيد ابو عدس وجيرانه القدامى ومعارفه من المسجد وزملائه في وظائف سابقة. ان عددا من هؤلاء قد أعيد استجوابهم من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. إن أحدا منهم لم يسمع ابدا بـ"النصرة والجهاد"، المجموعة التي زُعم ان ابو عدس عضو فيها وفقا لرسالة الفيديو عن التفجير الانتحاري. لقد سرد العديد منهم قصصا متشابهة عن أخذهم من قبل قوى الأمن الداخلي وهم مكبلي الايدي ومعصوبي الاعين وعراة، وانهم احتجزوا لفترة من الوقت واستجوبوا حول السيد ابو عدس وارتباطاته بجماعات اسلامية، وقد اشار معظمهم الى انهم شاركوا مستجوبيهم بوجهة نظرهم حول ان ابو عدس مستوح وانطوائي ولا يمتلك الفطنة التي تمكنه من ارتكاب جريمة كهذه.

١٧٦- جوبا على طلب رفع عبر السلطات اللبنانية، ابغت السلطات السورية لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ان سجلات الكمبيوتر لديها لا تظهر اي اشارة الى ان السيد ابو عدس قد دخل سوريا او غادرها. وابلغت السلطات

العراقية السلطات اللبنانية، عبر السفارة العراقية في بيروت، بان السيد ابو عدس لم يحصل على تأشيرة دخول الى العراق. ١٧٧- ان لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ايضا قدمت طلباً للحصول على تفاصيل من اي منظمة داخل لبنان قد تكون قد اخضعت السيد ابو عدس للمراقبة بين ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ وكانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥. وأكدت الملفات التي تم الحصول عليها ردا على هذا الطلب ان ما من دائرة في لبنان أخضعت السيد ابو عدس لأي نوع من الرقابة خلال الفترة المشار اليها.

١٧٨- ان عددا من المصادر، موثوق فيها وغيرها، قدمت معلومات عن دور السيد ابو عدس وأماكن وجوده. وعلى الرغم من ان المعلومات المقدمة لم تكن مثبتة بشكل مستقل، فان ايا من معلومات المصدر لم يدعم نظرية انه كان مفجرا انتحاريا وحيدا يعمل لمنظمة اسلامية متطرفة. في الواقع، كل معلومات المصدر اشارت الى ترجيح ان ابو عدس استخدم من قبل السلطات اللبنانية والسورية ككبش فداء، ولم يكن مرتكبا للجريمة بنفسه. مثلا، احد الشهود ادعى انه رأى ابو عدس في الممر خارج مكتب رستم غزالة في عنجر في كانون الاول ٢٠٠٤. شاهد آخر ادعى ان ابو عدس محتجز حاليا في سجن في سوريا وسيقتل عندما ينتهي التحقيق. وبحسب هذا الشاهد، فان ابو عدس لم يكن له دور في الاغتيال الا كفخ، وشريط الفيديو سجل تحت التهديد بمسدس قبل ٤٥ يوما من الجريمة. وافاد لاحقا بان الجنرال آصف شوكت اجبر ابو عدس على تسجيل الشريط قبل ١٥ يوما من الجريمة في دمشق. وافاد ايضا بان الشريط اعطي للجزيرة بواسطة امرأة تدعى "ام علاء". شاهد اخر افاد انه في اليوم الذي تلا يوم الاغتيال، أصر العميد فيصل رشيد على ان القضية حلت وان منفذ الاغتيال هو ابو عدس في عملية انتحارية وان جثة ابو عدس ما زالت في مسرح الجريمة. افاد زهير الصديق انه في مطلع شباط ٢٠٠٥، رأى ابو عدس في مخيم تدريب في الزبداني في سوريا، وان معلوماته هي ان ابو عدس خطط في الاساس لتنفيذ الاغتيال لكن غير رأيه في اللحظة الاخيرة. وقال ان ابو عدس قتل بعد ذلك بواسطة السوريين وان جثته وضعت في عربة تحتوي على القنبلة وهكذا فجرت في مسرح الجريمة.

١٧٩- حتى الان، لم يتم العثور على دليل حمض نووي في ساحة الجريمة يمكن ربطه بابو عدس.

١٨٠- على الرغم من مرور اشهر من التحقيقات من جانب لجنة التحقيق والسلطات اللبنانية، يبقى ابو عدس شخصية غامضة. بعض النقاط المهمة ما زال يمكن القيام بها، في ما يتعلق بتحقيق ابو عدس.

١٨١- بخلاف شريط الفيديو نفسه الذي يعود بالقطع لأبو عدس، ليس هناك اي دليل يدعم فكرة انه نفذ الجريمة من خلال تفجير انتحاري. ليس هناك دليل، بخلاف ادعاء الشريط نفسه، على وجود مجموعة تسمى النصر والجهاد في سوريا الكبرى. ليس هناك معلومات عن مجموعة كهذه من اي مصادر علنية قبل الرابع عشر من شباط ٢٠٠٥، وعلى سبيل المثال، لا السلطات اللبنانية ولا اصدقاء ومعارف ابو عدس يبدو انهم سمعوا عن هذه الجماعة قبل يوم الاغتيال. ولم يكن لدى اي من السلطات الامنية في الدول المجاورة التي طلبت منها اللجنة معلومات عن الاغتيال اي معرفة بهذه الجماعة. اكثر من ذلك، فان اختفاء ابو عدس في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٥ لم يفسر بطريقة متناسبة مع نظرية انه سيكون مفجرا انتحاريا بعد شهر. ويلاحظ ان أيا من الذين عرفوا أبو عدس اعتبر ان من المرجح ان يرتكب جريمة من هذا النوع، في ضوء طبيعته ومستوى ذكائه. في النهاية، على الرغم من انه هناك دائما احتمال لعدم العثور على اثر للحمض النووي لمفجر انتحاري يفجر عبوة ناسفة ضخمة، فمن الملاحظ انه ليس هناك اثر للحمض النووي لابو عدس في مسرح الجريمة ولا اي دليل اخر، شاهد مثلا على انه كان موجود في مسرح الجريمة في وقت الجريمة.

١٨٢- لكن أحد أوجه التحقيق حتى تاريخه واضح: الكثير من المعلومات حول ابو عدس واختفائه تشير الى سوريا. فسجل السفر الغريب لخالده، الذي يشير الى دخول الى لبنان من سوريا قبل يوم من اختفاء ابو عدس، وكذلك محاولته للتغطية على وجوده في سوريا عن طريق القول ان الرسائل الالكترونية جاءت من تركيا بينما في الحقيقة جاءت من سوريا، هي مؤشرات من نوع الادلة على ان سوريا متورطة في اختفاء ابو عدس والذي لا يمكن اعتباره مجرد مصادفة. اكثر من ذلك، المعلومات الغامضة الموحدة حول "محمد" تشير الى انه على الأرجح سوري، والعودة المفاجئة من سوريا لصديق ابو عدس المفضل

السوري زياد رمضان بعد قليل من استجوابه من قبل السلطات اللبنانية، كلها امور تشير الى علاقة لسوريا في اختفاء ابو عدس. اخيراً، الكثير من معلومات المصدر المتعلقة بمصير ابو عدس تشير الى سوريا والمسؤولين السوريين وكذلك لبعض المسؤولين اللبنانيين. وبينما من الصحيح ان القليل من معلومات هذا المصدر تم تأكيدها بشكل مستقل، فانه من المهم ان لا معلومات تشير الى اي كائن آخر بكونه متورطاً في اختفاء ابو عدس او انه كان انتحارياً. على الرغم من ان ذلك ليس قاطعاً، فان تلك الارتباطات المتكررة لسوريا تحتمل تحقيقات اضافية.

استنتاج:

ليس هناك دليل على ان ابو عدس ينتمي الى جماعة "النصرة والجهاد في بلاد الشام" كما ادعى شريط "الجزيرة"، ولا حتى ان جماعة كهذه موجودة الان. لا مؤشرات (غير الشريط) على انه قاد شاحنة مليئة بالمتفجرات قتلت الحريري. الدليل يظهر ان من المرجح ان ابو عدس غادر منزله في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٥، وأخذ، طوعاً او كرهاً، الى سوريا، حيث اختفى منذ ذلك التاريخ.

٢ – تحليل الاتصالات الهاتفية

١٨٣ – أحد أهم وجوه التحقيق كان في تحليل الاتصالات الهاتفية، ثم استخدام برنامج خاص للتحليل والتحقيق في الاتصالات الهاتفية مع أمور تم التعرف عليها بأنها الأهم للتحقيق ما سمح للجنة التحقيق بالوصول إلى نتائج منظورة مع عدد محدود من العاملين وبوقت محدود. المساعدة من قبل شركات الهاتف والسلطات كانت مهمة لجعل التحليل مؤثراً. المعلومات نفسها حول الخطوط الأرضية تم توفيرها للجنة من خلال وزارة الاتصالات، هذا التعاون كان ذا قيمة بحيث سمح للمحققين بتحليل اتصالات محددة لمشاركين ومعرفة كيفية القيام باتصالات بين مجموعات محددة من المشاركين. اللجنة طلبت معلومات حول ما مجموعه ٢٢٣٥ مشتركاً وحصلت على معلومات بشأن اتصالات لحوالي ٧٠١٩٥ مخابرة هاتفية.

تحليل الاتصالات الهاتفية التي كانت مهمة في تحقيق تقدم واجراء ربط مع العناصر الأساسية سيتواصل ليكن جزءاً رئيسياً من مجريات التحقيق.

١٨٤ – بحسب غسان بن جدو، مدير مكتب الجزيرة، تلقت الجزيرة اربع اتصالات بعد ظهر ١٤ شباط قبل بث شريط أبو عدس، وبينت التسجيلات ورود ثلاث اتصالات فقط للجزيرة بعد ظهر ذلك اليوم الساعة ١١:١٤ و ٢٧:١٥ و ٠٤:١٧.

١٨٥ – لم يكن ممكناً تحديد وقت ومصدر الاتصال الرابع للجزيرة.

١٨٦ – ليلي البسام التي تعمل لرويترز أفادت بأنهم (رويترز) تلقوا اتصالاً هاتفياً واحداً في ١٤ شباط حول ادعاء أبو عدس مسؤوليته في التفجير وبينت التسجيلات انها حصلت الساعة ١١:١٤.

١٨٧ – بينت السجلات الهاتفية بأنه تم استخدام نفس البطاقة المدفوعة سلفاً للاتصال برويترز والجزيرة في كل الاتصالات الواردة أعلاه، تم اصدارها في بيروت، نجار، في العاشر من شباط ٢٠٠٥.

الاتصالات بالجزيرة ورويترز تم استخدامها من أربع أكشاك هاتف في بيروت تقع معظمها قرب الاسكوا في وسط بيروت وعلى بعد نحو كيلومترين من ساحة الجريمة، هذه البطاقات استخدمت فقط للاتصال بالجزيرة ورويترز ولا يوجد سجلات عما إذا تم استخدام البطاقات في اتصالات أخرى.

١٨٨ – شريط اعتراف أبو عدس بارتكاب الجريمة، وضع مباشرة أمام مبنى الاسكوا، وحصلت لجنة التحقيق وشاهدت شرائط المراقبة التلفزيونية من الاسكوا بتاريخ ١٤ شباط في محاولة للتعرف على الافراد والآليات التي تم استخدامها لوضع الشريط في مكانه وللاتصالات الهاتفية بالجزيرة.

بعد مشاهدة الصور لم يكن هناك إمكانية للتعرف بوضوح لأي آلية أو شخص يقترب من الشجرة التي وضع عليها الشريط. أعضاء من لجنة التحقيق استجوبوا حراس من شركة "NORTCETORP" للأمن المسؤولة عن تأمين الحماية والأمن لموقف السيارات المجاور للاسكوا ومبنى الجزيرة الواقعين في وسط بيروت. بكل الأحوال لم يلاحظ حراس الأمن المستجوبين

والذين كانوا في الخدمة في ذلك اليوم أية حركة غير اعتيادية بشأن وضع الشريط على الشجرة أمام الاسكوا.

استنتاج

لم يكن ممكناً حتى اللحظة التعرف على الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن الاتصال بالجزيرة، ورويترز في الرابع عشر من شباط أو الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن شريط السيد أبو عدس

٣ – استخدام بطاقات الهاتف المدفوعة سلفاً:

١٨٩ – حصل قاضي التحقيق الياس عيد على تسجيلات الاتصالات الهاتفية كافة مع الجزيرة في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، واطلع عليها. واعتبر القاضي عيد ان اتصالاً واحداً من هاتف خلوي مع "الجزيرة"، مهم على وجه الخصوص: اتصال بـ"الجزيرة" من بطاقة مدفوعة سلفاً في تمام الساعة ١٠:٧٠ ليل ١٤ شباط ٢٠٠٥. وتلقى خط البطاقة المدفوعة سلفاً هذا اتصالاً هاتفياً بعد دقيقة من التفجير في الساعة ١٢:٥٧ ظهراً، من غرفة هاتف في طرابلس قرب مبنى توجد فيها الاستخبارات السورية. وفي ٣٠ كانون الثاني، حصل اتصال هاتفي على الخط الثابت في منزل السيد ابو عدس، من نفس غرفة الهاتف في طرابلس.

١٩٠ – حصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة على تسجيلات المكالمات الهاتفية لرقم البطاقة المدفوعة سلفاً (٠٣٩٢٥١٥٢). استناداً الى هذه المعلومات من القاضي عيد، واطلعت عليها. وكشف تحقيق اللجنة حتى الان، انه عندما لا يكون هناك مشترك معروف، تحمل البطاقة الاتصالات المهمة. وفي ٨ شباط ٢٠٠٥، مثلاً، اجري هذا الخط الهاتفي اتصالاً مع رقم يملكه طارق عصمت فخر الدين. والسيد فخر الدين، وهو رجل اعمال معروف، مرتبط وقريب من رئيس الوزراء حينها، عمر كرامي. واجرى طارق فخر الدين ايضاً، بعد ساعات على التفجير، اتصالات مع الجنرال مصطفى حمدان والجنرال ريمون عازار والجنرال علي الحاج والضابط في الاستخبارات السورية جامع جامع.

وكذلك، اجري اتصالاً هاتفياً مع ابن اخيه رائد فخر الدين في الساعة ١٣:٣٧ في ١٤ شباط ٢٠٠٥. ورائد فخر الدين هو مشتبّه في انه اشترى البطاقات الهاتفية المدفوعة سلفاً التي استخدمت لتنظيم الاغتيال. واجري الخط الهاتفي ايضاً اتصالات مع خط هاتفي آخر، كان يتصل بهاتف رائد فخر الدين الخلوي في كانون الاول ٢٠٠٤، وكانون الثاني وشباط واذار ٢٠٠٥.

١٩١. واجري هذا الخط الهاتفي ايضاً اتصالات مع عدد من المسؤولين اللبنانيين والسوريين. مثلاً، كانت البطاقة على اتصال مع ٣ ارقام مختلفة، كانت بدورها تتصل بهاتف مصطفى حمدان في كانون الثاني واذار وتموز ٢٠٠٥. وقبل يومين من الانفجار، في ١٢ شباط ٢٠٠٥، اتصل هذا الخط ايضاً مع هاتف خلوي يخص الوزير السابق عبد الرحيم يوسف مراد. واجري هاتف السيد مراد اتصالاً بدوره مع علي الحاج بعد الانفجار.

وبشكل ملفت، جرى اتصال بين هاتفي السيد مراد وطارق عصمت فخر الدين في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٥، بعد يوم على اختفاء احمد ابو عدس. كما اجري هذا الخط الهاتفي اتصالات مع رقم هاتفي، كان بدوره على اتصال بشكل معتاد مع رقم هاتف خلوي يخص السياسي ناصر قنديل، واجري الخط اتصالات مع رقمي هاتف خلوي في شباط واذار ٢٠٠٥، كانا بدورهما على اتصال في ١٤ و١٧ شباط ٢٠٠٥ مع رقم الهاتف الخلوي الذي يستخدمه الضابط في الاستخبارات السورية جامع جامع.

١٩٢ – واجري خط الهاتف اتصالات في ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥ مع رقم هاتف، كان على اتصال في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥ مع رقم هاتف يونس عبد العال من الاحباش، وهو اخ المذكور اعلاه احمد عبد العال. وكان خط البطاقة المدفوعة سلفاً على اتصال في ٥ كانون الثاني مع رقم هاتف مختلف، كان على اتصال مرتين في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ مع رقم هاتف يملكه وليد عبد العال، وهو اخ ليونس واحمد عبد العال وعضو في كتبية الحرس الجمهوري التابعة لمصطفى حمدان.

استنتاج:

ان مستخدم او مستخدمتي بطاقة الهاتف المدفوعة سلفاً في ١٤ شباط ٢٠٠٥ على قدر من الهمية، وكشف هوية هذا الشخص او هؤلاء الأشخاص، اذا كان ممكناً، هو اولوية لهذا التحقيق.

١٩٣. في مقابلة مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ذكر عدنان عضوم، وزير العدل في وقت التفجير، انه كان يعتقد ان محققي اللجنة يجب ان يقتنعوا بهذا التحقيق وان يستجوبوا الاستراليين الستة المشتبه بهم عن هدفهم من السفر. وأشار ايضا الى انه مقتنع بانه في ضوء حقيقة ان السيارة المشتبه التي استخدمت في التفجير كانت بمقود على اليمين (كما تستخدم في استراليا)، يجب ان تزيد الشبهات حول هؤلاء الستة المشتبه بهم. اضاف انه يعتقد بانه "نتيجة للاعلام والضغوط الدينية، لم يعط قاضي التحقيق هذه المسألة اهمية كافية".

١٩٤ - وقام محققو لجنة التحقيق الدولية المستقلة بمراجعة نتائج التحقيق اللبناني والاسترالي بشأن المشتبه بهم الستة، وكما هو محدد في ما يلي، واستنتجوا انه لا وجود لقاعدة مقنعة بانهم كانوا متورطين في اغتيال الحريري. وبعد الاقتناع بهذه المراجعة، كان محققو اللجنة مدركين انه كان هناك ٦ بطاقات هاتفية استخدمت في اطار متصل بالاغتيال، وانتهى هذا الاستخدام في وقت التفجير. ويلاحظ بانه كان هناك ٦ مشتبه بهم استراليين، و ٦ بطاقات هاتفية مشبوهة، وهي صدفه غير معهودة، واعتقدت اللجنة ان مراجعة التحقيق اللبناني والاسترالي في هذه المسألة ربما تكون حكيمة.

١٩٥ - وبعد التدقيق في الملف عن قرب، يمكن للجنة ان تحدد النقاط التالية:

* قدمت السلطات اللبنانية تقريرا طلبت فيه مساعدة الانترنت لتحديد واستجواب المشتبه بهم المعروفين، بما يتلاءم مع البروتوكول القائم.

* وكان البروتوكول الذي اتبعه الانترنت صحيحا.

* وتم الاتصال بالسلطات الاسترالية عبر الانترنت لمتابعة هذا الموضوع.

* وقامت السلطات الاسترالية باجراء تحقيق دقيق في هذه المسألة، و قدمت تقريرا بشأن الاكتشافات للسلطات اللبنانية.

* وعلقت السلطات اللبنانية بشكل كلي هذا الخيط الحالي من التحقيق بالاستناد الى التقرير المقدم من السلطات الاسترالية.

استنتاج:

استنادا الى ما ورد، يجب اعتبار التحقيق الذي قامت به السلطات الاسترالية والاكتشافات التي حصلت عليها، استنتاجا. لم تكن شبهات السيد عضوم موجودة ولم يكن هناك ادلة لدعم هذه الشبهات. ان متابعة هذا الخيط من التحقيق شغل السلطات اللبنانية عن ملاحقة خيوط اخرى من التحقيق.

٥ - احمد عبد العال

١٩٦ - كان الشيخ احمد عبد العال، وهو شخصية مهمة في الاحباش، مسؤولا عن العلاقات العامة والعسكرية والاستخباراتية للاعباش، جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية، وهي مجموعة لبنانية لها علاقات تاريخية قوية بالسلطات السورية. من المؤكد ان عبد العال شخصية مهمة في ضوء ارتباطاته باوجه عدة من هذا التحقيق، وبالاخص من خلال هاتفه الخليوي الذي قام باتصالات عدة مع الشخصيات المهمة كافة في هذا التحقيق. كذلك، لم يظهر ان هناك اي شخصية اخرى على اتصال باوجه التحقيق المختلفة، مثل عبد العال.

١٩٧ - استجوب عبد العال كشاهد ولاحقا كمشتبه به من قبل اللجنة. وتدل بعض تصرفاته واقواله خلال الاستجواب على انه كان يخفي معلومات في التحقيق. مثلا، حاول ان يخفي مصدر رقم هاتفه الخليوي من خلال اعطاء بطاقة خطه المدفوعة سلفا في ١٢ اذار ٢٠٠٥ الى صديقه في الاحباش محمد حلواني، طالبا ان تسجل البطاقة باسم حلواني. وخلال استجواب اللجنة حلواني، اقر بعد ساعات عدة ان رقم الهاتف المذكور كان يستخدمه فعليا احمد عبد العال. اذ ذلك، ذكر عبد العال انه ترك منزله وتوجه الى مركز الاحباش، في ١٤ شباط ٢٠٠٥. وتظهر تسجيلات هاتفه الخليوي انه في الساعة ١١:٤٧ جرى اتصالا برقم، اتصل برقم هاتف منزله مرات عدة مباشرة قبل التفجير: ٢٦:١٢ و ٤٦:١٢ و ٤٧:١٢. وعندما قال عبد العال للجنة انه اتصل بمنزله بعد قليل من الانفجار في الساعة ١٢:٥٦، اظهرت تسجيلات الهاتف ان الاتصال جرى في تمام الساعة ١٢:٥٤ اي قبل دقيقتين من التفجير. وذكر عبد العال انه لم يترك مكتب الاحباش يوم التفجير لاسباب امنية. و اظهرت

تسجيلات الهاتف ٤ اتصالات هاتفية بالضابط في الاستخبارات السورية جامع جامع في تمام الساعة ١١:٤٢ و ١٨:١٤ و ٢٣:٢٠ و ٢٦:٢٠. وبالنسبة الى شاهد، زار عبد العال مكتب جامع جامع مساء يوم التفجير في الساعة ١٩:٣٠ وبحث معه موضوع ابو عدس. ايضا، سجل هاتف عبد العال الخلوي مكالمة مع العميد رستم غزالة بعد زيارته مكتب جامع جامع بقليل، في تمام الساعة ١٩:٥٦. وحاول عبد العال ايضا تضليل التحقيق من خلال مسألة السيد ابو عدس، ليس فقط من خلال اعطاء السلطات اللبنانية معلومات وافية حول السيد ابو عدس بعد وقت قليل على التفجير، انما ايضا من خلال افادته للجنة بان جهاز امن الاحباش رأى السيد ابو عدس قبل التفجير في مخيم عين الحلوة الفلسطيني مع ابو عبيدة، مساعد قائد مجموعة عصابة الانصار الارهابية.

١٩٨ – هناك ايضا اتصالات عديدة بين احمد عبد العال وجهاز امن الدولة اللبناني في يوم التفجير. مثلا، كان عبد العال يقوم باتصال شبه يومي بالعميد فيصل الرشيد، رئيس امن الدولة في منطقة بيروت، وفي ١٤ شباط ٢٠٠٥، جرت اتصالات هاتفية بينهما عند الساعة ١٠:٣٥ و ٢٠:٠٨ و ٢١:١٣ و ٢١:٤٠ و ٢٢:١٦. وقام احمد عبد العال باتصال هاتفى مع المشتبه به ريمون عازار من الجيش اللبناني، في ١٤ شباط ٢٠٠٥، كما اتصل به في ١٦ و ١٧ شباط ٢٠٠٥. وكان هناك اتصال بين هاتف خلوي خاص بالبير كرم، وهو عضو في استخبارات الجيش اللبناني، واحمد عبد العال في ١٤ شباط ايضا، في تمام الساعة ١٢:١٢، اي قبل ٤٤ دقيقة على التفجير.

١٩٩. وهناك اتصالات هاتفية كثيرة جرت من خلال هاتف عبد العال، مع هاتف مصطفى حمدان، اذ جرى بين الاثنين ٩٧ اتصالا من شهر كانون الثاني وحتى شهر اذار ٢٠٠٥. وحصلت ٤ اتصالات من بين هذه، في ١٤ شباط ٢٠٠٥، بعد الانفجار. واجرى احمد اتصالات هاتفية مع اخيه وليد عبد العال، العضو في الحرس الجمهوري، يوم التفجير عند الساعة ١٦:١٥ و ١٧:٢٩. كذلك، تلقى عبد العال اتصالا في ١١ شباط ٢٠٠٥ عند الساعة ٢٢:١٧ من غرفة الهاتف نفسها التي استخدمت للاتصال بـ"الجزيرة"، بعد قليل من التفجير في ١٤ شباط. وتلقى ايضا اتصالا في ٤ شباط ٢٠٠٥ عند الساعة ١٩:٣٤ وفي ٢٦ شباط ٢٠٠٥ عند الساعة ٩:٣٣ من غرفة استخدمت للاتصال بوكالة "رويترز" بعد قليل من التفجير.

٢٠٠ – وكان عبد العال متصلا دائما بمحمود عبد العال، شقيقه الذي هو ايضا ناشط في الاحباش. واتصالات محمود عبد العال الهاتفية في ١٤ شباط هي ايضا مثيرة للاهتمام: اجرى اتصالا هاتفيا قبل التفجير في تمام الساعة ١٢:٤٧ ظهرام مع الرئيس اللبناني اميل لحود، وعند الساعة ١٢:٤٩ بهاتف ريمون عازار الخلوي.

٢٠١ – ولعبد العال ايضا علاقات ملحوظة بمخزن سلاح مهم اكتشف في جنوب بيروت في تموز ٢٠٠٥ ودهمت قوى الامن الداخلي مخزن السلاح هذا في ٢٦ تموز ٢٠٠٥، ووقف ٥ اشخاص على علاقة قوية بميليشيا المرابطون السابقة. وافيد بان احد الموقوفين سائق ومرافق ماجد حمدان، شقيق مصطفى حمدان، الذي يدير شركة كانت تقوم بضمان امن فندق سان جورج. وافيد بان عبد العال دبر لموقوف ثان وظيفة كهربائي في القصر الجمهوري. ايضا، وبعد الاعتقالات فورا، اختفى شخص آخر واتصل بشكل مفاجئ باحمد عبد العال.

استنتاج:

ويجعل الدليل احمد عبد العال، ضمنا علاقاته بشخصيات مهمة وخصوصا مصطفى حمدان والحرس الجمهوري فضلا عن اتصالاته الهاتفية وتورطه في التحقيق اللبناني، شخصية اساسية في اي تحقيق جار.

٦ – استنتاجات

٢٠٢ – ان وجهة نظر اللجنة هي ان الاغتيال الذي حصل في ١٤ شباط ٢٠٠٥ قامت به مجموعة منظمة بشكل جيد، فضلا عن موارد مهمة وامكانات. وتم التحضير للجريمة على مدى اشهر عدة. ولهذه الغاية، تمت مراقبة اوقات ومواقع تحركات السيد رفيق الحريري وتم تسجيل خطوط تحركات موكبه بشكل مفصل.

٢٠٣ – وبناء على اكتشافات اللجنة والتحقيق اللبناني حتى الان، وعلى قاعدة الادلة الحسية والوثائقية التي جمعت، والدلائل التي تم التوصل اليها حتى الان، هناك دليل متجمع يشير الى التورط السوري واللبناني في هذا العمل الارهابي. انها حقيقة

معروفة جدا انه للاستخبارات العسكرية السورية وجود متغلغل في لبنان على الاقل حتى انسحاب القوات السورية تنفيذًا للقرار ١٥٥٩. وكان كبار المسؤولين الامنيين السابقين في لبنان معينين من قبلهم. ومع تدخل الاستخبارات السورية واللبنانية بشكل منسق في المؤسسات اللبنانية والمجتمع، سيكون من الصعب تصور سيناريو جرت فيه مؤامرة معقدة لاغتيال احد من دون علمهم.

٢٠٤ – من وجهة نظر اللجنة ان قضية اغتيال السيد الحريري كانت قضية استقطاب سياسي شديد وتوتر. الاتهامات والاتهامات المضادة استهدفت على وجه الخصوص السيد الحريري خلال الفترة التي سبقت اغتياله، وعززت استخلاص اللجنة من ان الدافع وراء الاغتيال كان سياسيا. ان الاغتيال ليس عمل افراد، بل عمل مجموعة، ويبدو انها مسألة غش وفساد وتبييض اموال، وهذا يمكن ان يكون دافعا لافراد للاشتراك في العملية.

٢٠٥ – تعتبر اللجنة ان التحقيق يجب ان يتواصل في الفترة المقبلة. في فترة الاربعة اشهر اكثر من ٤٠٠ شخص تم الاستماع اليهم، وتمت مراجعة ٦٠ الف وثيقة، وتم التعرف على عدد من المشتبهين، وتم بناء خيوط رئيسية. لكن لم ينته التحقيق الى الان.

٢٠٦ – ان اللجنة تستخلص ان التحقيق يجب ان يتواصل من خلال السلطات القضائية والامنية اللبنانية، التي اثبتت خلال التحقيق، انها بمساعدة ودعم دوليين، تستطيع ان تتقدم مع الوقت ان تعمل بشكل مهني ومؤثر. في الوقت ذاته، يجب ان تنتظر السلطات اللبنانية في كل القضايا المتشعبة بما فيها التحويلات المالية في بنك المدينة. ان تفجير ١٤ شباط (فبراير) يحتاج الى تفويم الظروف التي حدثت في تفجيرات قبلها وبعدها، لاحتمال وجود ارتباطات بين بعضها، ان لم يكن بينها كلها.

٢٠٧ – لذلك فإن اللجنة ترى ان جهدا مدعوما من قبل المجتمع الدولي لتأسيس ارضية للتعاون والمساعدة مع السلطات اللبنانية في حقلي الامن والقضاء، امر ضروري. هذا يعزز بشكل كبير ثقة الشعب اللبناني بنظامهم الامني، فيما يقوم ببناء ثقته الذاتية في قدراته.

٢٠٨ – ان قرار اجراء تعيينات امنية جديدة دعمته كل الفئات اللبنانية، كان ذلك خطوة مهمة نحو تعزيز نزاهة ومصداقية اجهزة الامن. على الرغم من ان ذلك حدث بعد اشهر من الفراغ الامني والانقسام الطائفي الشديد. ان هناك الكثير مما يجب عمله للتغلب على الانقسام الطائفي، وفصل الامن عن السياسة، واعادة هيكلة اجهزة الامن لتلافي اعطاء التقارير المتوازنة والاستتساخ ولتطوير عملية المحاسبة.

٢٠٩ – تستخلص اللجنة، انه وبعد مقابلة الشهود والمشتبهين في الجمهورية العربية السورية وتبيان ان خيوط عدة تتجه مباشرة الى مسؤولي الامن السوريين في كونهم متورطين في الاغتيال، انه مطلوب من سوريا ايضاح جزء كبير من المسائل غير المحلولة. وفيما ان السلطات السورية، وبعد تردد، تعاونت بدرجة محدودة مع اللجنة، فإن بعض الذين تم الاستماع اليهم حاولوا تضليل التحقيق من خلال اعطاء تصريحات خاطئة او غير صحيحة. ان الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية فاروق الشرع ثبت انها تتضمن معلومات خاطئة. ان الصورة الكاملة حول الاغتيال يمكن الوصول اليها فقط من خلال تحقيق مكثف وذي مصداقية بشفافية وانفتاح وفق معايير الامن الدولية.

٢١٠ – كنتيجة لتحقيق اللجنة حتى الان، تم اعتقال عدد من الاشخاص واتهموا بالتآمر في ارتكاب جريمة وجرائم ذات صلة باغتيال السيد الحريري و٢٢ شخصا آخرا. ان اللجنة ترى ان جميع الاشخاص، بمن فيهم اولئك الذين اتهموا بجرائم يجب ان يعتبروا ابرياء الى ان تثبت ادانتهم في محاكمة عادلة.